

وَرَضَعنا مِنَ العَقيدةِ حَتّى قَبَستها جِراحُنا وَالعُقُول
فكرنا وَاضِحُ المَعالِمِ بَاقٍ وَالشِعاراتُ أُمّةٌ لا تَحُول

نشرة يصدرها التجمع القومي الديمقراطي - البحرين - العدد ٦٠ - السنة الحادية عشرة - اكتوبر ٢٠١٥م

رأي القومي

أولويات المرحلة الراهنة

لا يمكن تجاهل حقيقة أن الثورات والانتفاضات التي تفجرت في بعض الأقطار العربية , قد خلفت بعض التداعيات السلبية بالرغم من أهدافها المشروعة ومطالبها العادلة في الحرية والعدالة والمساواة .

من هذه التداعيات ما تعرضت له بعض الدول من تهديدات داخلية وخارجية هائلة وأدت الى تدهور وانهيار اوضاع الدولة والمجتمع ، كما حصل في سوريا واليمن وليبيا والعراق وغيرها ؟؟ حيث اختفت مؤسسات الدولة وظهرت مكانها كيانات طائفية دموية وعرقية ، كما برز العنف والإرهاب الذي مزق المجتمعات وهدد وحدة وحدود هذه الدول .!!

ترى هل هذه الثورات أو الانتفاضات هي السبب ؟؟ أم أنها المسئولة فقط عن كشف ضعف هذه الدول وخواء مؤسساتها؟؟ ثم أين دور ومسئولية قوى الثورة المضادة التي عملت بكل الوسائل على حرف هذه الثورات عن مسارها الطبيعي والزج بها في مسارات طائفية وعرقية مدمرة ، وافتعال صراعات مذهبية لتشوه هذه الثورات وإجهاضها وإفراغها من محتواها الوطني والحضاري؟؟.

وهكذا تبدو الصورة واضحة وجلية ، من خلال أسوء تداعيات حصلت في دول الربيع العربي ، والتي لازالت تتحكم في أوضاعها السياسية والأجتماعية والأمنية ، هي تلك المتعلقة بقضية الوحدة الوطنية التي تعرضت الى اهتزاز وأضرار بالغين. فالظروف التي تعاني منها دولنا العربية قد دفعت الوحدة

يتبع صفحة ٢

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للتجمع القومي

التجمع القوم يدعو لوقف التصعيد الأمني واللجوء للخيار السياسي

الحروب الطائفية التي تشهد الاقطار العربية تفرض التوجه للحلول السياسية

عقدت الأمانة العامة في التجمع القومي الديمقراطي اجتماعها الاعتيادي مساء يوم الثلاثاء الموافق ١ سبتمبر ٢٠١٥ لمناقشة أخر التطورات السياسية والمستجدات الاجتماعية والحقوقية على الساحة المحلية ، كما جرى بحث أهم الأحداث على الساحتين العربية والإقليمية وتداعياتها المحتملة على الوضع المحلي.

كما بحث الاجتماع بعض الموضوعات ذات العلاقة بالجوانب التنظيمية مثل تشكيل اللجان والهيئة الاستشارية وغيرها من المسائل الإعلامية والثقافية ودورها في ابراز مواقف التجمع القومي من كافة التطورات على المستوين الوطني والقومي:

يتبع صفحة ٣



الوطنية الى مواقع خطرة ومصيرية ، ومهما بلغ الانحدار في مسوى الوعي الوطني مستويات متدنية ومحبطة لم تبلغها الحالة الوطنية من قبل عبر كل محطات تاريخ العمل السياسي والوطني ، فقد أصبحت كل القضايا والملفات الوطنية مشدودة بخيط طائفي ومذهبي ودخلت المجتمعات في نفق من التردي والتراجع الفكري والسياسي !!! وأمام هذه الحقيقة حيث الأجواء المضطربة سياسيا واجتماعيا وأمنيا واقتصاديا ، ومع تصاعد الأخطار الداخلية والخارجية ، تبقى قضية الوحدة الوطنية قضية مصيرية ومحورية لمواجهة كل هذه المخاطر . فدولنا العربية جميعها تدخل اليوم منعرجا تاريخيا خطرا ، وأن هذا المنعرج أستطاع احداث شروخ وشقوق لا يستهان بها . وأحد أهم أسبابها هو سوء العلاقة مع السلطات السياسية الحاكمة وقوى المجتمع السياسية والمدنية اضافة الى غياب قيم المواطنة الحقيقية.

من هنا نحن في التجمع القومي الديمقراطي وانطلاقا من الدروس المستخلصة من الأزمة السياسية والدستورية التي لا زالت مستمرة ، نؤكد على أهمية الإقرار والتمسك بمبدأ التعددية وعدم اعتبار أي خلافات سياسية كعوائق للوحدة الوطنية أو مضادات للتوافق الداخلي ، ومن المهم حصر هذه الخلافات في أطار وحدود السياسة وأن نعمل على تنظيمها وحلها بصورة وديمقراطية وإنسانية ، وأن نجعل من المشتركات الاجتماعية والثقافية عاملاً مساعداً على أنجاز مهمة أستعادة وحدتنا الوطنية .

أن الوحدة الوطنية كمفهوم وحقيقة اجتماعية وسياسية وثقافية هي التي تبني المواطنة الصلبة وتنمي المشتركات الوطنية ، وهي التي تصنع العلاقات الداخلية للمجتمع على أسس من العدالة والمساواة ورفض أي شكل من أشكال التمييز أو التفرقة بين أبناء الوطن الواحد لأعتبارات مذهبية أو سياسية . وهنا يبرز دور الأرادة الحرة للمواطنين في صياغة هذه الوحدة فهذه الإرادة هي وحدها القادرة على أثراء وإعطاء مضمون هذه الوحدة بعدها الاجتماعي الوطني والإنساني.

فنحن اليوم أمام خطر حقيقي حيث تتراجع قيم الوحدة لصالح قيم الانقسامات والأصطفافات الطائفية ، ولصالح التطرف والعنف والإرهاب ، الأمر الذي يجعنا جميعاً مسئولين عن تجاوز هذه الحالة الكارثية التي تهدد مجتمعاتنا ، وأن نبادر في أطلاق المبادرات الوطنية التي من شأنها اعادة النظر في أولويات المرحلة الراهنة على قاعدة الشراكة في الوطن وانطلاقا من المصالح الوطنية لشعبنا بكل مكوناته وأطيافه ، وإعادة صياغة فهمنا للأمن والاستقرار السياسي الذي لا يمكن له أن يتحقق عن طريق التضييق على الحريات أو التهرب من استحقاقات الإصلاح الديمقراطي الحقيقي .



أولاً: في القضايا السياسية والحقوقية
في هذا الجانب اعادت الأمانة العامة تأكيد مواقف التجمع تجاه مجمل التطورات على الساحة الوطنية وما تفرزه من تداعيات سلبية على السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي جراء استمرار الأزمة السياسية والدستورية وغياب أفاق الحلول السياسية ، وفي الجانب الأخر تتصاعد الإجراءات الأمنية واتخاذها أشكالاً متعددة ومقلقه منها الاعتقالات والمداهمات لبعض القرى والبيوت ، وإصدار الأحكام القاسية ذات الطابع السياسي بحق المعتقلين إضافة إلى استمرار استهداف قادة ورموز القوى السياسية والوطنية المعارضة على خلفية مواقفهم وآراءهم وبما يتعارض مع الدستور والميثاق ، ويمثل خرق لكل المواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان في مجالات حرية الرأي والتعبير.

ويرى التجمع القومي أن تصاعد هذه الإجراءات الأمنية يزيد من تفاقم الوضع سياسياً واجتماعياً وامنيا واستمرار الخصومات السياسية والاجتماعية وإعادة انتاج الصراعات الطائفية والمذهبية. لذلك فأننا ندعو إلى وقف هذا التصعيد الأمني والتعاطي مع الخيار السياسي كضرورة وطنية واجتماعية وإنسانية ونطالب بالإفراج الفوري عن قادة الجمعيات السياسية والمتعلقين وعن كافة معتقلو الرأي والضمير ، ودفع الساحة الوطنية في اتجاه التهدئة السياسية والإعلامية وتهيئة أجواء المصالحة والتوافق الوطني على طريق الحل الشامل والعادل للأزمة التي تعاني منها البلاد منذ ما يزيد على أربعة أعوام.

كما يجدد التجمع القومي إدانته لكافة أعمال العنف والإرهاب وأخرها عملية التفجير في كرانة التي راح ضحيتها أحد رجال الأمن وعدد آخر من المصابين ويؤكد على تمسكه بالسلمية كأسلوب حضاري في تحقيق المطالب السياسية.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والمالية
ناقشت الأمانة العامة الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد والذي يجتاز مرحلة صعبة وخطيرة مع ما تحمله من تهديد للاستقرار السياسي والاجتماعي خاصة مع الانخفاض الشديد في أسعار النفط ، وهي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية ، وتفاقم الدين العام وإقدام السلطات الحكومية على اتخاذ عدد من القرارات والإجراءات بصورة أحادية يلفها الكثير من الغموض والإرباك ، وتلقي بظلال قاتم على حاضر ومستقبل المواطن البحريني وعلى حياته المعايشة والاجتماعية ، وخاصة ما يتعلق منها بسياسات رفع الدعم عن بعض السلع الحيوية والخدمات الأساسية دون أي تشاور أو مشاركة مع القوى السياسية والمجتمعية في البلاد لضمان تحقيق العدالة والشفافية في ذهاب الدعم إلى مستحقيه من المواطنين خاصة أصحاب الدخل المحدود وكذلك إلى فئات المتقاعدين الذي يعانون كثير من انخفاض مستوى أجورهم ومن بعض التميز الواقع ضدهم وحرمانهم من بعض المكتسبات المالية والاقتصادية دون وجه حق ودون مراعاة لظروفهم أو تقدير لعطائهم لبلدهم طوال فترة عملهم.

ويرى التجمع القومي أن توجهات الحكومة على هذا الصعيد تزيد من أعباء المواطن وتدفع به نحو مهاوي الحاجه والفقر ، ولن تجدي سياسة الاقتراض وزيادة الدين العام في انقاذ هذا الوضع الحرج بل ستزيده تفاقم وسوء ، خاصة مع انعدام الخطط والبرامج المدروسة والعلمية التي تحدد كيفية سداد هذا الدين وفوائده في المستقبل وأن من شان ذلك أن يدفع البلد إلى هاوية الإفلاس وتحمل المواطن العادي تبعات هذه الكارثة الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا فأن التجمع القومي يرى ضرورة معالجة كل الانحرافات الاقتصادية والمالية في أطار خطة وطنية شاملة تراعي القواعد الاقتصادية السليمة من جهة وتلبي شروط العدالة الاجتماعية من جهة أخرى ، مع ما تقتضيه هذه الخطة من مراقبة أو محاسبة ، ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تنخر في بعض مفاصل ومؤسسات الدولة وسوق الفاسدين للمحاكم وكذلك وقف سرقة المال العام والعبث بممتلكات الدولة ووقف حالات التمييز والإقصاء بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً: الوضع الخليجي والإقليمي
في هذا المحور ناقش الاجتماع التطورات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي وما تشهده الساحة الإقليمية من أحداث وحراك على اكثر من صعيد ، خاصة مع استمرار هبوب العواصف السياسية والأمنية على المنطقة وما تحمله من مؤشرات ووقائع سياسية واجتماعية تؤكد حجم التحديات الأمنية والإستراتيجية التي تواجهها دول الخليج العربي بحكم تبذل المعادلات وموازين القوى الداخلية والخارجية وانعكاس الأوضاع المتفجرة في سوريا

والعراق واليمن والاضطراب الأمني والسياسي في مصر على دول مجلس التعاون ، إضافة إلى تحديات ومخاطر الإرهاب التكفيري وجرائمه التي تستهدف أمن واستقرار هذه الدول وتفشي ظاهرة العنف والتطرف وما يصحبها من صراعات أهلية وفتن طائفية. وفي هذا الإطار فأن التجمع القومي الديمقراطي يعرب عن بالغ قلقه حول ما اعلنته السلطات الكويتية من اكتشاف ترسانة أسلحة وبعض المواد المتفجرة وعن ضبط خليه تابعة لأحد التنظيمات الخارجية مسئولة عن حيازة وإدخال هذه الأسلحة إلى الكويت.

وانطلاقاً من موقفنا المبدئي في إدانة الإرهاب والعنف ، فأننا ندين أي مساس بأمن استقرار الكويت وغيرها من دول الخليج العربي ونؤكد على اهمية احترام ارادة وسيادة هذه الدول وحقها في حماية أمنها في أطار تحقيق الديمقراطية وسيادة سلطة الشعب والعدل والقانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الوحدة الوطنية من أية منزلقات طائفية أو صراعات أهلية.

وندعو كافة القوي السياسية والمكونات الاجتماعية إلى الوحدة والتكاتف ، والتمسك بمنهج الأخوة والتسامح واحترام الأخر والمضي في تحقيق الدولة الديمقراطية والتعددية التي تصون الحريات وتعلي من قيم المواطنة المتساوية القادرة على مواجهة وإفشال كل التدخلات والمؤامرات الخارجية مهما كان مصدرها أو حقيقة أهدافها. وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة تحسين الأوضاع الداخلية لهذه الدول عبر الاستجابة لحقوق وإرادة شعوبها والتوجه بصدق لمعالجة كافة الملفات والقضايا ذات الصلة بقيم العدالة والحرية والديمقراطية والمساواة والشروع في وضع أسس وأنظمة دستورية وديمقراطية إضافة إلى مكافحة الفساد والفقر والبطالة ووقف كل سياسات التميز والإقصاء ضد إي فرد أو مكون من مكونات هذه الأقطار.

رابعاً: أوضاع الساحة القومية

يرى التجمع القومي أن الوطن العربي يمر حالي في أسوأ مراحله التاريخية من حيث الدمار والاستنزاف البشري والمادي خاصة مع تحول بعض الدول المحورية إلى دول ضعيفة وممزقة على كل المستويات تتصدرها الحروب الداخلية والصراعات الطائفية والانقسامات الاجتماعية التي ترسم المشهد السياسي في هذه الأقطار.

وفي هذا السياق رأينا نيران الإرهاب والتطرف وما أدت إليه من توترات وفتن فتحت الأبواب أمام التدخلات الخارجية التي باتت تغذي هذه الحروب وتتحكم في مصير هذه الدول في نفس الوقت.

ولعل خير شواهد هذا الوضع المزري ما تشهده سوريا والعراق واليمن وليبيا وما نشهده من حروب وعمليات ارهابية شرسة في مصر وتونس والجزائر ساهمت في تعميق الشروخ وزيادة الخراب والدمار والجنوح نحو خيار التقسيم والتفتت على اسس مذهبية وعرقية حيث تتوالى صور وملامح خرائط التقسيم ، وكان القطر السوداني قد سبق هذه الدول بانفصال الجنوب عنه كما تتوالى تصريحات المسئولين الأمريكان وأخرها بشأن تقسيم العراق والتي تكشف حقيقة ما تتعرض له الأقطار العربية من مؤامرات التي تصب في خدمة الاستراتيجية الصهيونية ، التي ترمي إلى تصفيه القضية الفلسطينية وتقسيم الأقطار العربية عبر أقامه دويلات طائفية وعرقية.

وانطلاقا ً من رؤيتنا القومية وقلقنا على مصير هذه الأقطار فقد أكدنا دعمنا المطلق للحراك الشعبي العابر للطوائف في العراق الذي فتح باب الإصلاح والتغيير ، ووضع العراق أمام مفترق مصيري لإسقاط نظام المحاصصات الطائفية الذي أقامه الاحتلال ، والتخلص من كل افرازاته المتمثلة في دستور بريمر والعملية السياسية الفاشلة للأحزاب العميلة ، والإرهاب والطائفية والفساد ونهب خيراته والتحكم في مصيره واستقلاله من قبل القوى الدولية الطامعة. وما رفع شعارا الوحدة الوطنية والعروبة في هذه التظاهرات الشعبية إلا تعبير عن أرادة العراقيين في أن يستعيد العراق قوته وعروبته وحضوره القومي والتاريخي.

واننا نجدد دعوتنا إلى رفع الأيادي الخارجية عن هذا القطر العربي والتوجه إلى بناء عراق ديمقراطي تعددي قادر على ترسيخ قيم المواطنة وليس المذهب أو العرق وبما يمكنه من الحفاظ على وحدة أرضه وسيادته الوطنية وهزيمة كل أصحاب التقسيم والحروب الطائفية من قوى داعش الإرهابية إلى كل المليشيات الطائفية والعميلة الأخرى.

كما يؤكد التجمع القومي على أن جميع الصراعات الطائفية والحروب التي تعاني منها الأقطار العربية خاصة سوريا اليمن وليبيا لا طائل منها بعد أن دمرت كل مظاهر وأسس الحياة في هذه الأقطار الأمر الذي يفرض ضرورة التوجه نحو الحلول السياسية والوطنية والتفاوض بين قوى ومكونات هذه الدول وفق المصالح العليا لها ولشعوبها بعيد عن التدخلات الخارجية من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذه الأقطار العربية بعد كل الويلات والدمار الذي حل بها.

القومي يشارك في إحياء الذكرى ١٤ لتأسيس«وعد» والذكرى الرابعة لرحيل المناضل عبدالرحمن النعيمي


عبد الصمد النشابة

شارك التجمع القومي الرفاق في جمعية وعد احتفالاتهم بالذكرى ١٤ لتأسيس«وعد» والذكرى الرابعة لرحيل المناضل عبدالرحمن النعيمي، حيث ألقى الأخ عبد الصمد النشابة الأمين العام للتجمع القومي كلمة التجمع في هذه المناسبة.

وفيما يلي نص الكلمة:

الأخوة- الأخوات الرفاق الأعزاء أعضاء وقيادة وكافة كوادر جمعية وعد..

الحضور الكرام..

أسعد الله مساءكم جميعاً،،،

أنه لمن دواعي سروري ان اقف بينكم ومعكم اليوم ممثلاً عن رفاقكم ومحبيكم في التجمع القومي الديمقراطي في هذه الاحتفالية التي تقام بمناسبتين هامتين هما الذكرى الرابعة لرحيل المناضل والرمز الوطني الكبير عبدالرحمن النعيمي والذكرى الرابعة عشر لتأسيس جمعية وعد تنظيمكم الوطني المناضل الذي ظل دائم وفي لتطلعات شعبنا وأهدافه الوطنية في الحرية والعدالة والديمقراطية، وكانت ولا زالت منطلقاته الوطنية والقومية ومواقفه السياسية تمثل جزء هام وحيوي من الرصيد التاريخي للحركة الوطنية البحرينية ونضالات شعبنا جنب الى جنب مع سائر القوى الوطنية الديمقراطية، لذلك كان وسيبقى تنظيم وعد وجذوره التاريخية راسخ في وجدان وضمير شعبنا لأنه استطاع بعطائه الدائم وتضحياته الجسام ان يؤكد انحيازه التام والكلي الى جانب هذا الشعب وقضاياه المختلفة والدفاع عن أهدافه المشروعة وفي المقدمة منها التطلع الى وطن يحميه القانون وتسوده العدالة وتتحقق فيه المساواة والمواطنة المتساوية الكاملة غير المنقوصة ورفض كل أشكال التمييز والإقصاء والتهميش.

الأخوات والأخوة..

لسنا هنا في صدد الاسترسال في استعراض انجازات ومساهمات جمعية وعد على المستويين الوطني والقومي فذلك ما لا يمكن تجاوزه او اخفاءه، إلا ان ذلك لا يمنعنا من الاشادة او الاحتفاء بها نظر لما تمثله من علامات مضيئة في تاريخ وطننا وما تجسده من قيم ومبادئ أصيلة ظل تنظيم وعد يؤمن ويناضل من أجلها وقدم في سبيلها تضحيات كثيرة توزعت بين استشهادا وسجنن وإبعادا للعديد من مناضليه الشرفاء الخيريين.

لذلك فأنكم عندما تحيون هذه الذكرى العزيزة عام بعد عام ومعكم كل المخلصين والمناضلين من أبناء الوطن، أنما تقوموا بتجديد الوفاء لهذه القيم الوطنية والقومية والإنسانية ولكل المناضلين الذين ذاقوا

مرارة الابعاد والنفي ومرارة السجون والتعذيب.
وهنا لا بد ان نستذكر بشموخ وفخر رفيقنا العزيز ابراهيم شريف الذي يقبع في السجن ظلماً وهو أحد الوجوه المشرفة لعطاء هذا الشعب وعطاء تنظيمكم المناضل ، وعنواذ للعزة والكرامة فيه.
وهو ما يحتم علينا دعوة السلطات الى الافراج عنه ومعه كل سجناء الرأي والضمير. ومع مشاركتنا لكم فرحة تأسيس وعد فأننا نشاطركم أيضـ الاحتفاء بذكرى مناضل صلب قدم جل حياته من أجل الدفاع عن حقوق شعبه ومن أجل قضايا آمنه وهو النموذج الأصيل للمناضل القومي ، من هنا فأننا معكم نقف اليوم وقفة عز وإجلال الى روح المناضل الكبير الخالد الراحل ابو أمل الذي تمر علينا الذكرى الرابعة لرحيله وهو الذي قدم الكثير لهذا الوطن الغالي.
وإذا نجتمع اليوم جميع بذكرى رحيل الرمز والمناضل الكبير أبو أمل رحمة الله ، أنما نقف لنستذكر عطاؤه وعمله وفكره الذي سيبقى كالزاد لرفاق دربه ولكل الأجيال التي عرفت عبدالرحمن النعيمي مناضلاً صلب ، وإنساذ وطني صادق عاشق لوطنه وأمته العربية وما تركه من تراث وطني وقومي تجسد في مواقفه النضالية على الصعيدين الوطني والقومي خير شاهد على هذه الحقيقة ، فقد قارع المستعمر المحتل وأطماعه وحارب الاستغلال ومرتكزاته وتصدي للظلم وأدواته ووقف في وجه الجهل والتخلف وكل افرازاته المتمثلة في النعرات الطائفية والأصطفافات المذهبية. أن هذا بعض ما غرسه الرفيق الراحل العزيز أبو أمل وأنبت أزهار باسقة وأشجار شامخة تجسدت في رفاقه ومحبيه من أعضاء وعد وأصدقاء وعد من القابضين على الجمر الذين هم على دربه سائرون من أجل الحرية والعزة والكرامة الإنسانية.
وهذا ما يجعلنا نؤكد حقيقة بقاء أسم عبدالرحمن النعيمي علم من أعلام الحرية في ربوع هذا الوطن العزيز ، ولن يغيب نجمة عن سمائه أبد ، وسيبقى منحوت في قلب ووجدان كل من عرفه وأحبه وأحترمه.

الأخوة والأخوات ،
ان وطننا يمر اليوم بمرحلة تاريخية ومفصلية هامة تتجلى في الأزمة الخانقة الذي يعاني منها منذ ما يزيد على أربعة أعوام وما قادت اليه من تردي للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية واشتداد القبضة الأمنية في ظل ظروف مقلقة وخطيرة تحيط بكل دول المنطقة مع غياب أفق الحل السياسي الذي يبقى هو الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة حلاً يفضي الى بناء دولة ديمقراطية تقوم على أسس احترام حقوق الانسان والمواطنة المتساوية والعدالة حلاً يربح فيه الوطن ومواطنوه بجميع مكوناته الاجتماعية والسياسية ولم يكن الحراك الوطني السلمي الذي انطلق في فبراير ٢٠١١ سوى تعبير عن تطلع شعبنا الى هذه الأهداف والنهوض بالواقع البحريني الذي يعاني من تراكم المشكلات السياسية والدستورية وغياب او تغيب للإرادة الشعبية.
ان الخروج بالبحرين من الواقع المأزوم تتطلب وقف الخيارات الأمنية والعمل على تبني الحل السياسي القائم على الشراكة ، من أجل نقل الوطن الى واقع جديد يلبي تطلعات وارادة الشعب ويستجيب لأبسط حقوقه في الحرية والكرامة والعيش الكريم لكل أبناء هذا الوطن وعلى امتداد كل مدنه وقراه فقدر هذا الوطن ان يكون موحد ، وقدر هذا الشعب ان يبقى متأخي متصالح ، وان يحقق اماله وتطلعاته في بناء دولة ديمقراطية عادلة.

نجدد لكم أيها الأحبة الأعزاء التهاني بمناسبة ذكرى تأسيس وعد والمجد والخلود للرفيق العزيز الراحل أبو أمل ونعاهدكم على البقاء في خندق واحد مع كل القوى الوطنية الديمقراطية من أجل حرية شعبنا وتقدم بلدنا ومواصلة طريق النضال الوطني الديمقراطي الدستوري من أجل وطن لا يرتجف فيه الأمل.

أكدت أن التعديل الوزاري المحدود ورفع الدعم ليست حلول
قوى المعارضة: الحل السياسي هو المخرج الوحيد للأزمة في البحرين



تزامن صدور المرسوم الملكي الخاص بالتشكيل الوزاري المحدود جد مع قرار بدء تنفيذ رفع الدعم الحكومي ابتداء باللحوم وامتداد لخدمات حيوية أخرى ابتداءً من يوم غد ، وكلا الخطوتين جاءتا قاصرتين وتجسدان على أكمل وجه فشل الحلول الترقيعية في إخراج البحرين من الأزمة السياسية والاقتصادية المستفحلة التي تعيشها منذ أربع سنوات ونصف.

وأكدت القوى الوطنية انه وبعد الإعلان الرسمي السابق الذي تحدث عن «حكومة مصغرة» تتولى معالجة الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة التي تعيشيها البحرين ، جاء مرسوم التشكيل الوزاري المتضمن نفس الوجوه من القيادات الحكومية التنفيذية ونفس العدد من الوزارات والأجهزة الحكومية مع الاحتفاظ بالعدد الكبير من المستشارين والمؤسسات التابعة دون أي تغيير حقيقي ليعكس بجلاء تكريس إقصاء الشعب عن المشاركة والاستئثار بالسلطة والقرار ما يكشف عن حجم العجز عن اتخاذ أية خطوة سياسية أو اقتصادية حقيقية تخرج البلاد من تلك الأزمة ، ويعكس مستوى الصراع والتناقض ليس على مستوى هذه الأزمة فحسب ، بل على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية ، بل ينبأ بما لا شك فيه بإعادة انتاج وتواصل وتفاقم ذات الاخفاقات التي تعاني منها البلاد والتي تتحمل مسئوليتها ذات الحكومة.

وقالت القوى الوطنية إن مفهوم «الحكومة المصغرة» التي أُعلن عن النية لتشكيلها تعني تشكيل خلية حكومية عاكسة للنسيج الوطني بلا اقصاء أو استئثار تمتلك الرؤى والصلاحيات والفاعلية لمعالجة تحديات الوضع السياسي والاقتصادي المتردي من كل الجوانب ، وفي مقدمة هذه المعالجات المبادرة إلى فتح الباب أمام الوصول إلى توافق وطني بشأن حلول سياسية تستجيب للمطالب الشعبية العادلة ، وطرح بدائل اقتصادية متوافق عليها شعبيا للتصدي لمشاكل هدر الأموال والفساد والعجز وتفاقم الدين العام والانفاق الأمني والعسكري المتعاظم والذي يستهلك أكثر من ثلث النفقات الجارية ، علاوة على الحاجة لخطوات مدروسة لإعادة هيكلة الدعم بما يحفظ للمواطن كرامته وحياته المعيشية ويجنب الاقتصاد أكبر قدر ممكن من

الأضرار المترتبة عليها. فقد كشف تفرد الحكومة في تنفيذ رفع الدعم الحكومي عن اللحوم متجاهلة حتى اللجنة البرلمانية المعنية بدراسة هذا الموضوع مرة أخرى عن عجز السلطة التشريعية عن فرض أي خطوات لحماية مصالح المواطنين وإن هذه المؤسسة باتت فاقدة للإرادة المستقلة ولا يمكن أن تقف بوجه قرارات الحكومة ، وهو ما يعيدنا لجوهر المطالب الشعبية والوطنية المنادية ببرلمان كامل الصلاحيات الرقابية والتشريعية وحكومة كفاءات وطنية تمثل الإرادة الشعبية ودوائر انتخابية عادلة.

تداعيات رفع الدعم عن السلع: ولفتت إلى أن الأخطر من ذلك إن قرار رفع الدعم عن اللحوم عن المواطنين يأتي في ظل غياب كامل للشفافية حول مدى تأثير هذا القرار في توفير الأموال في ميزانية الدولة ويثير التساؤلات حول أهدافه الحقيقية ، خاصة إن أرقام الميزانيات التقديرية للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٦ تظهر التأثير المحدود لهذه الخطوة وهو بحدود ٢٤ مليون دينار فقط. وعلاوة على ضعف التعويضات النقدية المقترحة ، فأن المواطن سوف يكون متضرر بصورة كبيرة من قبل كافة أصحاب الخدمات والشركات والمطاعم بتحميل المواطنين كلفة رفع الدعم. وإلى جانب هذا كله ، فأن الحكومة لا تزال تلوح بخطوات قادمة لرفع الدعم عن خدمات أخرى كالبنزين والسكن والكهرباء والماء ، علم بأنه كان المطلوب أن تقدم كافة هذه الخطوات كحزمة واحدة للتعرف على حجم تضرر المواطن منها وكيفية تعويضه. غياب المشاركة اساس المشاكل: وأكدت بأن النتائج الوخيمة لسنوات طويلة من غياب المشاركة الحقيقية في الحكم والقمع وتنفيذ برامج التنمية المشوهة والفساد والتجنيس وتفاقم الدين العام ونهب ثروات البلاد والتضخم في أجهزة الحكومة باتت بارزة للعيان بكل وضوح اليوم ، وبدلاً إن تبادر الحكومة إلى مراجعة حقيقية وسليمة لكافة هذه المعضلات والمبادرة لطرح حلول سياسية وطنية لأزمة البلاد وحلول اقتصادية مستدامة للمخاطر الاقتصادية المتفاقمة في ظل التراجع الحاد في إيرادات النفط وتفاقم الدين العام ، نقول عوض عن ذلك فأن الدولة لا تزال مصرة على الحلول الأمنية والانشطار الطائفي وطرح الحلول الشكلية من قبيل إعادة التشكيل الوزاري وغيرها مما لن يجدي معه نفع ، بل وسوف تتعاظم المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة بالبلاد في القادم من الأيام. الحوار الوطني الجاد هو المخرج الوحيد: لذلك ، فأن القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة تجدد اليوم دعواتها الصادقة لفتح حوار وطني للتوافق على حلول سياسية واقتصادية تخرج البلاد من أزمتها الراهنة ، وتؤكد استعدادها لدعم أي مبادرات صادقة وحقيقية للاستجابة للمطالب الشعبية العادلة ، وفي مقدمتها مغادرة الحلول الأمنية ووقف الاعتقالات والملاحقات ، وإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي ، والدعوة إلى طاولة حوار سياسي ووطني شامل. واختتمت بينها بالتأكيد بأن الحكومة التي فشلت في الاستفادة من الوفر في الميزانية لسنوات خلال العقد الماضي وأنفقت المال العام على مشروعات غير ذات جدوى والتي طمنت المواطنين بعدم تأثرهم من انخفاض أسعار النفط شرعت في تحميل المواطن البسيط تكلفة الخروج من أزمة العجز والدين العام.

لقد ثبت للجميع بأن تفرد الحكومة بالقرار السياسي والاقتصادي قد جرّ البلاد الى مأزق سياسي واقتصادي ولا مخرج من هذا المأزق الا باعتماد لغة الحوار المفضي للوصول لحلول توافقية تضمن المشاركة في إدارة شئون الوطن من قبل كل الفرقاء السياسيين.

الاول من اكتوبر ٢٠١٥

في اليوم العالمي للديمقراطية
القوى الوطنية: البحرين تزخر بتاريخ نضالي طويل سطرته الغالبية السياسية من أبناء الشعب

قالت القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة في بيان لها بمناسبة «اليوم العالمي للديمقراطية» الذي صادف ١٥ سبتمبر ٢٠١٥، أن البحرين تزخر بتاريخ نضالي وطني طويل سطرته الغالبية السياسية من أبناء هذا البلد بمختلف انتماءاتهم في سبيل الحصول على الديمقراطية حيث قدم شعبنا البحريني أثمان باهضة في حركته السلمية المتحضرة من اجل الوصول الى الديمقراطية، ولازال مستمرا في نضاله السلمي، وهو شعب يتوافر على بيئة سياسية وثقافية جاهزة وناضجة لذلك، في ذات الوقت فان فرصة الوصول لهذا الانموذج ممكنة جدا متى ما توافرت الارادة السياسية لدى الحكم والدعم الكافي اقليميا ودوليا.

وقال بيان القوى الوطنية في البحرين بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية أن حاجة البحرين للديمقراطية والمطالبة بها حاجة إنسانية وطنية وقد ابدع شعب البحرين في التعبير عن هذه الحاجة الماسة لها من خلال مجموعة كبيرة من النضالات والبرامج والانشطة والحراكات السلمية طيلة العقود الماضية، وقدم في هذه المطالبة اكثر من ١٠ الاف معتقل منذ فبراير ٢٠١١ عندما انطلق الحراك السلمي الشعبي ولازال مستمرا في تقديم تلك التضحيات.

وذكرت القوى الوطنية ان قضية شعب البحرين في مطالبته بالديمقراطية كشفت امام العالم طبيعة الاصطفافات والشعارات الرسمية الزائفة بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان التي سرعان ما تبين زيفها عمليا بالانتهاكات الموثقة عالميا والاقصاء الفاضح والوعود الكثيرة دون الالتزام بها ،واستطاعت قضية شعب البحرين ان تُفصِّل بين من يتبنون دعم الحقوق والحريات والديمقراطية ويسعون لها حقيقة وتطبيقا وبين من يعادونها ويقدمون مصالحهم على المبادئ والقيم.

وأكدت المعارضة ان القضية البحرينية شكلت نموذجا راقيا ومتقدما في انتهاج السلمية والعمل بها من قبل الشعب منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ وإلى الآن، ويواصل شعب البحرين التمسك بهذه المنهجية التي تمثل قناعة راسخة في وجدانه تنسجم مع طبيعته المسالمة التي جبل عليها وعرف بها منذ آلاف السنين.

ولفتت إلى أن الأمم المتحدة تحيي اليوم الدولي للديمقراطية هذا العام ٢٠١٥ بشعار «توفير حيّز للمجتمع المدني»، في الوقت الذي تعاني فيه مؤسسات المجتمع المدني من استهداف واضح وتدمير ممنهج وتحكم من قبل السلطة ما ادى لانحسار مساحة عملها واعتقال قياداتها، ومحاكمتهم، ولازالت تحاكم الموسسات السياسية وتلاحق قضائيا لخنق آخر انفاس العمل السياسي، إلى جانب اعتقال ٤ أمناء عامين لجمعيات سياسية لايزالون خلف القضبان، إضافة إلى اعتقال السلطة لقيادات في مؤسسات المجتمع المدني.

ولفتت إلى أن الغالبية السياسية من شعب البحرين لازالت تتعرض لصنوف شتى من الإنتهاكات ولايزال آلاف المواطنين رهن الإعتقال السياسي، لمجرد مطالبتهم بالديمقراطية الحقيقية كونهم يطالبون بالتداول السلمي للسلطة ويطالبون بشراكة حقيقية في صياغة القرار الوطني لبلادهم وبرلمان كامل الصلاحيات ينتخب وفق دوائر عادلة وأمن للجميع وقضاء مستقل ونزيه، وهي مطالب تمثل الحد الأدنى من الديمقراطية في أي بلد بالعالم.

وأكدت قوى المعارضة على أن البحرين بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي و إلى رؤية رشيدة وقرارات شجاعة لإنهاء الخيار الأمني الذي أثبت فشله وعدم جدواه، والذهاب في حلول سياسية عبر الحوار والمفاوضات المباشرة لتلبية مطالب الشعب والتأسيس لديمقراطية حقيقية ينعم فيها الوطن بالإستقرار ويعيش الشعب الحرية والعدالة على أساس المواطنة المتساوية.

بطاقة معايدة

في ذكرى يوم المعلمين الأغر

يسر التجمع القومي التقدم بالتهنئة القلبية الصادقة لكافة المعلمين من الأعضاء في التجمع القومي ومن خارجه من أبناء شعبنا الوفي مقدرين عاليا الدور التربوي والتعليمي الذي يلعبونه في تربية وتعليم الأجيال، ودورهم الوطني والقومي المجيد في نصرة قضايا شعبهم وأمتهم، وكل عام والمعلمين بخير

من برنامج عمل التجمع
أهداف التجمع في مجال التربية والتعليم

١. إصلاح شامل لبرامج التعليم في إطار رؤية قومية ووطنية ، تلبية لاحتياجات المجتمع البحريني ، وبهدف بناء المواطن من النواحي التربوية والأكاديمية والأخلاقية.

٢. تنمية قيم الديمقراطية وقبول الرأي الآخر وروح التسامح ، وترسيخ مبادئ العدالة والمواطنة والمساواة والوحدة الوطنية في مناهج التعليم ، واستبعاد التوجهات والممارسات الطائفية والعنصرية.

٣. ترسيخ مبادئ الحرية واحترام حقوق الإنسان في مناهج التعليم والتأكيد على الهوية العربية والإسلامية للمجتمع.

٤. التأكيد على مبدأ المساواة لجميع المواطنين في فرص التعليم وخصوصا التعليم الأساسي ويشمل المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية ثم المرحلة الجامعية دون أي تمييز.

٥. ربط مخرجات التعليم باحتياجات الاقتصاد الوطني ووضع شروط مهنية لقبول المدرسين حتى لا يتقدم إليها إلا من الكفاءات الجيدة ، وتطوير برامج التربية والتعليم لتواكب التطورات الحديثة في طرق التعليم ومناهجه.

٦. إتاحة الفرص أمام العاملين في قطاع التعليم دون تمييز للمشاركة في التخطيط والتطوير عن طريق تمثيلهم في اللجان التربوية ، على أن يكون عمل هذه اللجان جزءً مهم من عملية متابعة وتقويم العملية التربوية.

٧. الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية والعمل على تطوير مهاراته وتوفير الأجواء الإيجابية لجميع المعلمين من حوافز وترقيات ومكافآت ، وتحسين الظروف المعاشية للكادر التعليمي وتشجيعه على الإبداع والتطوير ، ووضع حد أدنى لأجور المعلمين في البحرين.

٨. وضع خطة دائمة لمتابعة وضع الخريجين العاطلين عن العمل لتمكينهم من التوظف في السلك التعليمي.

٩. توسيع استخدامات الوسائل التعليمية القائمة على التكنولوجيا والمعارف الإنسانية الحديثة عن طريق تعميم تدريس استخدامات الحاسوب الآلي والإنترنت بدءً من المرحلة الابتدائية ، والقضاء على الأمية الإلكترونية من خلال برنامج وطني شبيه ببرنامج القضاء على محو الأمية.

١٠. ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير كوادره ومؤسساته ، نظرا لما يحتله هذا الحقل من أهمية استراتيجية في تطوير المجتمع والاستفادة من المزايا الاقتصادية والبشرية للبحرين.

١١. تفعيل الإشراف الحكومي على المدارس الخاصة ، بحيث تكون برامجها متوافقة مع مناهج المدارس الرسمية ، خاصة حيال القضايا الوطنية والقومية ، والاهتمام باللغة والمناهج العربية في هذه المدارس.



في محاضرة نظمها التجمع القومي د. علي فخرو: الشباب الأمل الأخير للربيع العربي... والخارج لن يقف معنا

نظم التجمع القومي محاضرة للدكتور علي فخرو تحت عنوان«الثورات الشعبية والثوابت الوطنية والقومية» مساء الاثنين ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥ ، قال فيها:

هذا اليوم كان مصادفةً يوم وفاة الزعيم العربي جمال عبدالناصر ، لذلك هي صدفة غريبة أن يأتي إنسان ليتحدث عن موضوع القومية في هذا اليوم بدون ترتيب له ، لذلك سأبدأ بحديث إلى الزعيم عبدالناصر ، حيث قال «إن المعارك الفرعية والجانبية يجب أن تتوقف وإلا ضاع أمرنا من يدنا واستنفدنا جهدنا بأيدينا بدل أن ندخره ونحشده ضد عدونا».

وأضاف أنه منذ ذلك الوقت كان يلاحظ أن الانغماس في معارك صغيرة سيؤدي إلى الهزيمة في المعارك الكبرى ، وقد قال أيضا الزعيم عبدالناصر أننا لسنا من أنصار إنشاء محاور عربية ، إنما تهمنا مساهمة كل بلد عربي في المعركة ، وقال أيضا نحن ضد أي صراع شخصي أو طائفي أو فكري من شأنه أن يضعف المعركة أو ينال منها.

وكلها كلمات تبدو نوعا من الاستشراف لما سنعيشه ، اليوم نحن لسنا أمام قتال بل أمام عشرات الاقتتالات. في الماضي كانت هناك ثورات وطنية في الجزائر والأردن والخليج العربي ، كانت تعتمد على المشاعر العربية ، اليوم هناك ثورات محلية شعبية تعيش في عزلة عن مجالها القومي العربي.

أن المشهد العربي له ست مواصفات أساسية ، فأولا هناك مطالب محلية مشروع كالديمقراطية والانتخابات ، لكنها تفتقد أي ارتباط بمطالب الآخرين. الذين يطالبون في البحرين ليس لهم ارتباط بما يجري في تونس ، تتذكرون أنه أثناء العدوان على مصر في العام ١٩٥٦ كان البحريني يلقي بالطماطم على وزير خارجية انجلترا وقوفا ضد ما يجري في قناة السويس ، وليس لمطالب وطنية.

أما الآن فأغلبية المظاهرات التي تخرج تتحدث عن الشأن المحلي البحت ، بينما المظاهرات سابقا كانت تطرح الاستقلال للأمة العربية ، والاشتراكية العربية المرتبطة بالمشروع النهضوي العربي. نحن الآن أمام مطالب محلية منعزلة عن هوية عربية مشتركة ، وليس واضحا أن المظاهرات في الوطن العربية فيما بينها أي ارتباط .

الأمر الثاني ، ما موقف أميركا والغرب وروسيا وإيران وتركيا مما يجري في الوطن العربي؟ ، الشباب العربي يربطون ما يطرحونه بماذا تقول هذه الدول ، بينما في الخمسينيات والستينيات كان الشباب يطرحون مطالبهم بغض النظر عما تطرحه تلك الدول. البعض من الناس كتبوا أن أميركا هي المدخل إلى الديمقراطية في الوطن العربي ، والبعض كتب أن المطلوب من إيران أن تتدخل لإيقاف الهيمنة السنية في دولة كالعراق ، وروسيا مطلوبة لتعديل الميزان في المنطقة العربية ، والصهيونية مطلوبة لدحر التمدد الإيراني الشيعي ، وخرجت كلمات مخجلة أن إيران عدو اكبر بكبير من العدو الصهيوني ، وأننا نستطيع أن

نتعايش مع الصهاينة ولا يمكن أن نتعايش مع إيران. كما أن الفساد يذكر ويطرح دون أن يذكر من يساند الفساد ، الدول العربية الفاسدة حصلت على دعم من الخارج ، إذن النقطة الثانية هي ربط القوى الأجنبية بالمطالب في الساحة العربية.

وعن النقطة الثالثة ، فلاحظوا الحراك الخارجي لحل القضايا العربية العالقة ، وما يقابله من تقاعس عربي تام ، للوصول إلى حلول محلية ، ربما فقط مسقط حاولت أن تدخل في الموضوع اليمني ، والجزائر ربما حاولت في ليبيا ، في حين نسمع كثيرا عن محاولات من قبل أميركا وروسيا وإيران وتركيا للتدخل في الشأن العربي ، بينما هناك تقاعس وغياب تام للوجود العربي في حل الإشكاليات المحلية ، وقد كتبت سابقا أن الجامعة العربية وكأنها غير موجودة. ما الذي يحدث عندما يحدث ذلك؟ إن ذلك يؤدي إلى كفر بالعروبة والعرب ، اسمعوا السوريين عما يسألون أين العرب ، العراقيون الذين كانوا قوميين أقحاحا ، يقولون إنهم كفروا بالعروبة ، هذه الأفكار بدأت بعد وفاة الزعيم العربي جمال عبدالناصر وحتى يومنا ، حتى بات الفرد العادي يتحدث عن ذلك بشكلٍ واضح.

أن النظام العربي الإقليمي أريد له أن يتدمر ، ويحل محل ذلك نظام شرق أوسطي تقوده ثلاث دول هي الكيان الصهيوني وتركيا وإيران ، والأمر ذاته ينطبق على منظمة الدول الإسلامية. إذن نحن أمام حراك خارجي مفتعل ليحل محل الحراك الداخلي العربي المطلوب ، والآن في المشهد نفسه ، حتى الخليج نفسه لا يعرف أين يقف ، أصبح المشهد مختلطا ولا نعرف إلى أين نحن ذاهبون ، عندما يتحدث عن محاربة داعش ، فماذا سيفعل بالنصرة والجهاد وغيرها من التنظيمات.

النقطة الأخرى ، أن النظام الجماهيري حُرف من قضايا وحدوية وسياسية ليكون صراعا بين الطوائف ، الآن الاختلاف بين السنة والشيعة والاباضية والزيديين ، لاحظ ما يجري في موضوع الحج ، والنقاش الذي يدور.

النقطة الأخيرة ، هي الغياب الكامل لأي تحالفات بين المنظمات الشعبية على المستوى القومي ، فلم يتحرك احد من أجل إيجاد كتلة تستطيع على المستوى القومي أن توحد الأمور.

أن هناك مؤامرة خارجية ، ومؤامرة داخلية ، وبلادة مجتمعية مدنية ، تحيد أي حركة أو نشاط ، هذا هو المشهد ، مشهد سريالي وعبثي ، وهذه هي النتيجة لتوجهات كانت قبل أربع سنوات لتوجهات تنادي بالحرية ، وباتت تدور في حلقة مفرغة على حساب ألا تحل القضية العربية بكاملها.

لنكن صريحين ، اللعبة الخارجية لن تتوقف ، اقرأ السيناريوهات التي كتبت قبل خمسين سنة لتفتيت الأمة العربية وإدخال الدول العربية في الست نقاط التي ذكرتها ، لتعرف ذلك ، الاستعمار والطمع الرأسمالي والعولمة المتوحشة لهم قوانينهم التي لن تتوقف في استبعاد الآخرين واخذ ثرواتهم ، إذن لا أمل بالخارج ، ولا أمل بالأنظمة العربية للأسف ، لاحظوا رغم كل ما يجري ، لم يتم عقد ولا اجتماع قمة واحدة للجامعة العربية ، ولا منظمة المؤتمر الإسلامي.

أن الأمل في اعتقادي أن نعود إلى المجتمع العربي ، الطريق طويل وصعب ومعقد ، صحيح ، ولكن ليس لدينا خيار آخر. لا أمل في قيادات المجتمع المدني السابقة ، والتي أضاعت العديد من الفرص والشباب هم الأمل الوحيد الباقي.

القيادات التي في الماضي والتي لم تستطع أن تتوحد وتوجد تكتلات لا أمل فيها ، الحل الوحيد هو العمل على قيام جبهة شعبية عربية ، متناسقة المكونات ، اليوم تحدث أحداث مهولة ، أقطار عربية تختفي ولا تخرج مظاهرة شعبية واحدة ، لاحظوا ما الذي يحدث في القدس بدون أي حراك عربي شعبي ، السبب في هذا التراخي الشعبي أن السياسة موتت من قبل قادة مؤسسات المجتمع المدني على مدى خمسين عاما.

علينا ألا نخجل عن طموحنا للوحدة العربية ، وعلينا أن ننطلق من ارثنا السياسي العربي بالغ الغنى ، وليس صحيحا أننا نحتاج إلى أن نقرأ في الفكر أو الدستور الفرنسي ، اقرؤوا المشروع العربي النهضوي. وهذا الحراك يجب أن يكون متفقا ولو في حدوده الدنيا ، ويجب أن تدخل في حوار مستمر لتوسيع هذه المطالب الشعبية ، كما أن هذا الحراك يجب أن يكون معتمدا على الوطن العربي ، وليس على الخارج ، لأن ذلك يجعلنا رهنا لهم.

في ندوة اليوم العالمي للديمقراطية: محمود القصاب: ندعو لمراجعة مسار تجربتنا الديمقراطية واستخلاص دروسها



شارك التجمع القومي في إحياء اليوم العالمي للديمقراطية من خلال مشاركة الأخ محمود القصاب عضو الأمانة العامة للتجمع القومي في الندوة التي نظمها الرفاق في المنبر التقدمي بمشاركة الأخ عبد النبي سلمان الأمين العام للمنبر.

وفيما يلي نص المحاضرة التي ألقاء الأخ محمود القصاب في الندوة حول هذه المناسبة:

دعونا نرجو ونتمنى في مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية أن يكون هذا اليوم بالنسبة إلى أوضاعنا الداخلية فرصة لمراجعة مسار تجربتنا الديمقراطية واستخلاص دروسها ، وذلك في اطار السعي لاستشراف أفاق التطور الديمقراطي المستقبلي في بلدنا ومستلزمات وشروط هذه التطور بعد أن دخل بلدنا في نفق أزمة مستعصية لا يبدو في الأفق ما يوحي بقرب حلها؟؟

كما نتطلع إلى أن تكون هناك فرصه على طريق بلورة توافق وطني حول متطلبات الخروج من هذه الأزمة وتجديد انطلاقة العملية الإصلاحية الديمقراطية بالزخم الذي يتفق مع حجم وطبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها بلدنا والمنطقة عموم ؟؟ وبعيد عن أي استطراد فأنه يمكن الإشارة إلى بعض عناوين هذه الدروس في مسار تجربتنا السياسية :

١- نأمل أن تكون قد توافرت قناعه تامة خاصة عند السلطات الرسمية بأن خيار التلاقي مع المطالب الشعبية العادلة والمحقة يمثل أقصر الطرق لتجاوز حالة الاستعصاء السياسي والاحتقان الاجتماعي والطائفي والتأزم الاقتصادي.

فمسار التجربة الديمقراطية الإصلاحية منذ انطلاقها والمثال الذي وصلت إليه حتى وقتنا الراهن يؤكد أن الديمقراطية في بلدنا ليست بخير وأنها تشكو من بعض العلل والخلل بذليل انه لو كانت هذه الديمقراطية سليمة ومعافاة لما حصلت الأزمة السياسية والدستورية التي عصفت بالبلاد قبل ما يزيد على اربعة أعوام ولما اتخذت كل هذه الأبعاد الكارثية ولما فشلنا جميعا في حلها عبر أحد أهم آليات الديمقراطية وهي الحوار بين كل اطراف الأزمة..

فالتجارب التي أمامنا في الدول المتطورة ديمقراطيا ً لا تعرف معنى الأزمات الكبرى قد تواجه مشاكل يوميه على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني لكنها لا تصل إلى مستوى الأزمات والسبب لأن آليات الديمقراطية تتحرك لمحاصرة هذه المشاكل وخنقها في مهدها قبل أن تتفاقم أما نحن عندما نواجه أزمة كبرى ونفشل حتى في تطويقها وحصر تداعياتها وآثارها السلبية فهذا يعني أننا ديمقراطيا لسنا على ما يرام ، ونحتاج إلى علاج في هذا الجانب على مستوى الممارسة وعلى مستوى الثقافة وهما الوجهان المترابطان والمكملان لأي ديمقراطية.

هذا عن الحاضر والماضي القريب ، أما عن مستقبل الديمقراطية في أي دولة فأنه يتوقف على مسار التجربة السياسية وما تفرزه من محصلة في مجال المشاركة السياسية الفعالة وفي مجال حقوق الأنسان وتحقيق التنمية الشاملة فالديمقراطية في المقام الأول هي نظام حكم

ومنهج سلمي لأداره أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح بعيد عن كل أشكال العنف والتطرف؟؟
صحيح أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع للديمقراطية يصلح لكل زمان ومكان لكن ذلك لا ينفي أن للديمقراطية ثوابت تتجلى في مؤسسات وآليات وضمانات دستورية كما أن للديمقراطية قيم لا بد من مراعاتها وهي الحرية والعدالة والمساواة والتسامح.

٢- العنوان الثاني هو أن مرحلة انطلاقة المشروع الإصلاحي في البلاد قد جسدت مصالحة تاريخية فيما بين السلطة والقوي الشعبية والسياسية من جهة وما بين القوي السياسية نفسها على مختلف توجهاتها الفكرية والسياسية من جهة ثانية؟؟ فتحت مظلة الحكم تمت بلورة عقد اجتماعي جديد من خلال ميثاق العمل الوطني الذي حظي بقبول وموافقه كاسحة من قبل الشعب وقد مثل هذه الميثاق بما حمل من مضامين وتوجهات واهداف تحولاً ديمقراطيا قاد إلى ترسيخ وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره قبل أن يتعرض هذه الاستقرار والتماسك إلى اهتزاز واضطراب في أعقاب تفجر الأزمة الراهنة.

٣- العنوان الثالث هو أن تحويل العملية الديمقراطية إلى مجرد قشرة خارجية خالية من الروح والمضمون الديمقراطيين يجعل أي عمل سياسي مجرد قفزات في الفراغ لا معنى ولا قيمة لها بل يمكن أن يحول هذا العمل إلى أداة لأعاقه أو أحباط تطور العملية الديمقراطية نفسها... كما أنه يفسح المجال للقوى الرافضة للإصلاح وللتحول الديمقراطي لاحتواء انطلاقة الديمقراطية واجهاضها بكل الوسائل وبكل الذرائع والحجج؟؟
كما أن من شأن التراجع في المسار الديمقراطي أن يطلق العنان لبعض المقولات المضللة حول عدم جاهزية واستعداد شعبنا للسير في ركاب الديمقراطية والتي قد تعزوها إلى اسباب ثقافية أو اجتماعية او دينية او طائفية. بينما الحقيقة أن من يروج إلى هذه النمط من المقولات هو في الواقع يريد ولا يؤمن بالديمقراطية من الأساس لأنها تتعارض مع مصالحه؟؟ وهو ما يجعل هذا البعض يستميت في افشال كل خطوات الإصلاح والتغير ومحاولة تعطيل العملية الديمقراطية وإعادة الأمور إلى الوراء ولعل ذلك يفسر لنا بعض مظاهر التراجع في مسار الإصلاح ووقف التطور عند بعض الانفراجات الشكلية والدعائية.

٤- العنوان الرابع هو أن تتوافر قناعة بأن الديمقراطية هي عملية تراكمية وأن المجتمع لا يمكن أن يتحول إلى الديمقراطية بين ليلة وضحاها لكن المهم أن يبقى خط سير التحول الديمقراطي صاعد حتى وأن كان تدريجيا وطويل المدي، أما التراجع والتذبذب في المسيرة الديمقراطية وابقاءها عرضة للانتكاس وللمزاجية فأن ذلك يلحق الضرر بالعملية السياسية وبالمصالح الوطنية العليا فالديمقراطية ليست مجرد السماح للقوى السياسية بالعمل العلني وليست مجرد اجراء انتخابات برلمانية أو بلدية بل هي نظام لبناء الوطن وتطوره على أسس سليمة وصحيحة وبناء ذات المواطن أيض عبر إغناءها بقيم العدالة واحترام الحقوق ومبدأ الرأي والرأي الأخر وحق التعبير والعمل والتعليم وقبل كل ذلك ضمان مبدأ المواطنة المتساوية كما لا يمكن عزل الديمقراطية عن صنوها وهو العدالة الاجتماعية التي تعني المساواة والعدل وحفظ كرامة المواطن من العوز والفقر؟؟

٥- العنوان الخامس أن التنوع والتعددية السياسية والفكرية والاجتماعية في بلادنا يجب أن يكون مصدر إثراء للحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية خاصة أذا ما انصهرت هذه التعددية في بوتقة الديمقراطية التي تكفل لشعبنا ولبلدنا آمنه واستقراره وقدرته على مجابة مختلف التحديات والأخطار وفي المقابل فأن غياب الديمقراطية أو ضعفها يعرض النسيج الاجتماعي للضعف ويهدد وحدة المجتمع خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار موقع بلدنا وصعوبة أوضاعه الاقتصادية وعلاقاته الإقليمية والدولية التي تجعله عرضة للتأثر بكل الأزمات التي تضرب المنطقة، وما نراه اليوم ونلمسه خير شاهد على هذه الحقيقة؟؟

من هنا فأن البحرين لا يمكن لها أن تتجنب تأثير المتغيرات والتطورات الإقليمية وتداعياتها السلبية الا بتماسك المجتمع في ظلال الديمقراطية وافساح المجال لكل القوى السياسية وقوى المجتمع المدني للقيام بواجباتها في حماية الجبهة الداخلية وأن تصبح شريك في إدارة شؤون البلد وصنع

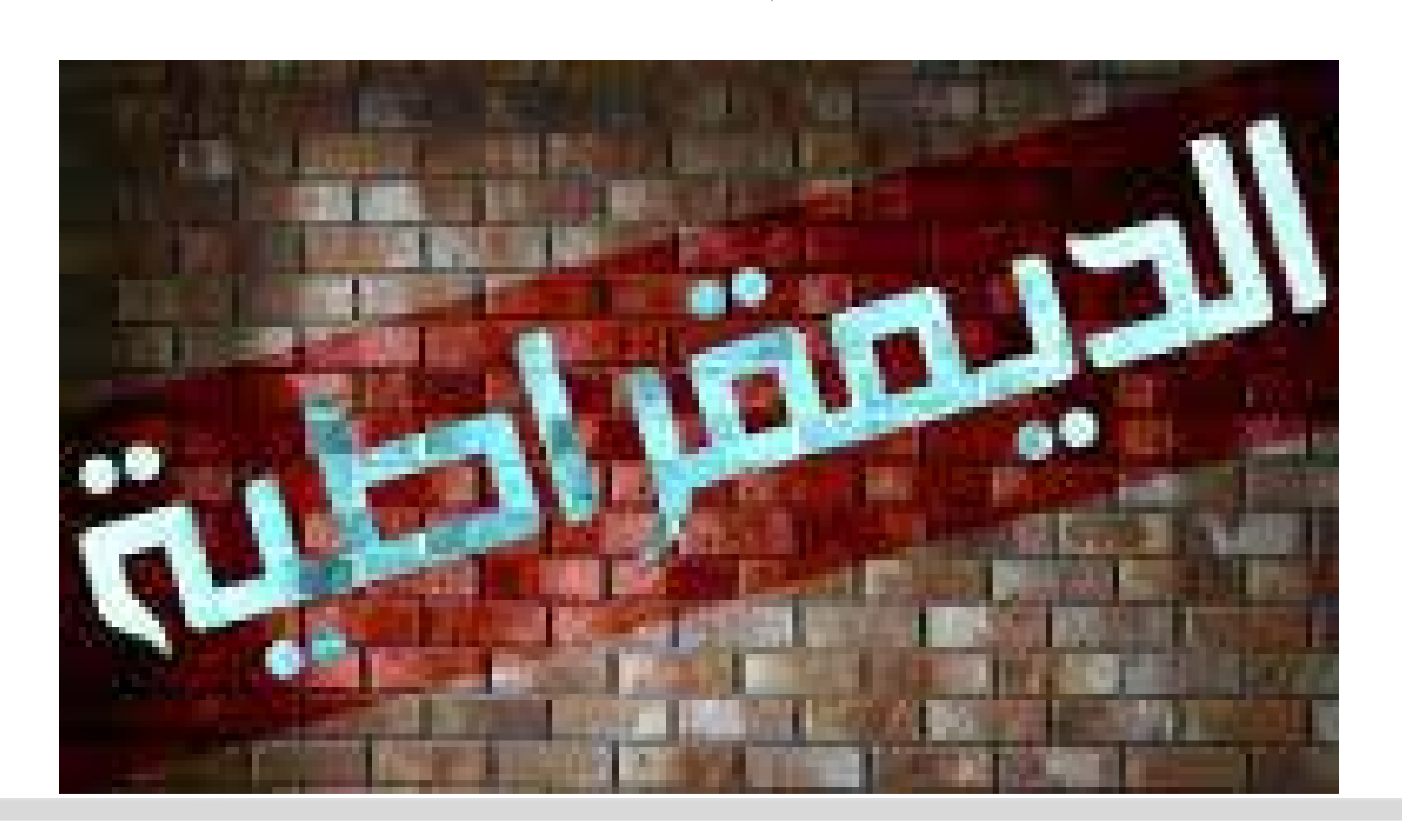
القرار. فالقوى السياسية الفاعلة في أي بلد أو نظام ديمقراطي هي أساس الحياة السياسية وهذا ما يجعلنا نطالب بأطلاق حرية العمل السياسي لهذه القوى وتجنب أية اجراءات أو قرارات تفاقم من صعف هذه القوى أو حشرها في مساحة محدودة من الفضاء السياسي والتوقف عن تضيق الخنادق على هذه القوى وملاحقة قادتها ورموزها عبر الاعتقال والمحاكمات السياسية.

نقطة أخيرة نختم بها هذه الورقة نعيد من خلالها ما بدأنا به في المقدمة والقول بأنه في ظل الظروف المفصلية والصعبة التي تجتازها المنطقة وفي ظل شبح الانقسامات والتفكك الذي يهدد بعض الدول العربية تبقى الديمقراطية أو النهج الديمقراطي هو وسيلة المجتمع الأولى في ضمان وحدته الوطنية والكفيل بأنتقال بلدنا إلى وضع افضل أكثر أماذ واستقرار .

وكما قلنا أنه رغم كل ما افرزته التحركات الشعبية من بعض التداعيات السلبية جراء محاولات اختطافها وحرف مسارتها ، فقد بات واضح ومؤكد أن هناك زخما ً في مسار التحول الديمقراطي على مستوى المنطقة العربية وبالتالي فأن المشهد السياسي في المنطقة سوف يطاله تغير كبير وبدون شك سيكون لهذا التغير انعكاسا ً هاما ً على أوضاعنا الداخلية لا تستطيع البحرين تجاهله وبالذات في مسالة الاستمرار في مسار الديمقراطية والأقدام على تغيرات واصلاحات ضرورية وحقيقية مهما كان الشكل أو النهاية التي سوف تنتهي إليها الأقطار العربية الملتهبة حاليا ً.

فالتحديات الإقليمية سوف تشكل عاجلاً أو أجلاً عوامل ضغط قوية ، وعلى البحرين التعامل معها بسرعه وبقرار سيادي وطني ، وبالانفتاح على الداخل ومعالجة الاختلال الحاصل فيه سياسيا واجتماعيا وامنيا ً واقتصاديا ً.

لذلك فأن مفتاح التعامل مع كل هذه المتغيرات هو التحول الديمقراطي الحقيقي وفتح قنوات للحوار الوطني مجدد للوصول إلى حلول سياسية لكل الأزمات حتى تتمكن بلادنا من الإمساك بزمام الأمور الداخلية والوقوف في وجه كل العواصف والتهديدات وهزيمة العنف والتطرف والإرهاب بكل أشكاله ومصادره المختلفة فقد أصبح واضح الأن أن أحد أهم أوجه مواجهة الأزمات والمحن والصراعات وتداعياتها الكارثية هو خيار الديمقراطية ، ومهما كانت المعوقات أو التحديات يبقى هو أسلم الخيارات وأقلها كلفة. هذا هو الرهان الصعب خلال الفترة القادمة فهل نحن قادرون على كسب هذا الرهان وعلى أنجاز التحول الديمقراطي الناجح والانتقال من الحالة السياسية المتأزمة الراهنة إلى حالة سياسية سليمة ومتوازنة.. نأمل ذلك.



ضعف البنية التشريعية والمؤسساتية للديمقراطية هي سبب الأزمة الاقتصادية

في بلد صغير ومحدود الموارد مثل البحرين تصبح المطالب بترشيد النفقات والميزانية وزيادة الإنتاجية مطلب مشروع يجب تكاتف الجهات المعنية على تحقيقه، بل والأهم من ذلك وجود نهج تنموي رشيد يعمل على تعظيم منافع الموارد المحدودة. أن تحقيق هذا الهدف بحاجة لإرادة سياسية تنعكس على البنية التشريعية والمؤسساتية للدولة تتمثل في معايير اختيار أعضاء الحكومة وصلاحيات المملكة التشريعية الرقابية والتشريعية ووجود قوانين صارمة لمكافحة الفساد ومؤسسات قوية داعمة مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة مكافحة الفساد وغيرها.

وفي ظل غياب هذه البنية التشريعية والمؤسساتية يصبح الحديث عن ترشيد الأنفاق وضبط النفقات وزيادة الإنتاجية حديث غير مضمون بل ويفسح المجال لبروز مظاهر خلل مزمنة تكون هي السبب الحقيقي للعجز المزمن الميزانية وليس حسب ما يتصور أعباء برامج التنمية أو دعم المواطن كما يحاول تصويره الإعلام.

ونستعرض هنا أربع من أهم مسببات تفاقم النفقات والعجزي في الميزانية:

فأولا الدعم الحكومي، فحسب الموازنة العامة للدولة فإن الدعم المباشر وغير المباشر يبلغ نحو ١,٢٦ مليار دينار، ويمثل نحو ٥٠ في المئة من الموازنة عام ٢٠١٤. ونحو ٩٠٠ مليون دينار يذهب دعم لأسعار الغاز والنفط، وهو دعم دفتري، لفارق الأسعار بين السعر المحلي وبين السعر العالمي، يتم وضعه ضمن بند المصروفات، ولا يوضع ضمن بند الإيرادات. ومن المفترض عندما تضع بند دعم الغاز في بند المصرفات يجب أن تضع في المقابل بند في الإيرادات....على كل هذه مصاريف دفترية أو دعم دفتري.

أن دعم الغاز يذهب إلى إنتاج الكهرباء، والشركات الصناعية الكبيرة مثل ألمنيوم البحرين ألبا، شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وصناعات الصلب والحديد... وغيرها، هذه الشركات توزع أرباح نقدية على المساهمين، كيف نقدم دعم إلى شركات توزع أرباح نقدية على المساهمين؟!

ومن بين الخلل الموجود في الدعم، هو تقديم الدعم للجميع بالدرجة نفسها، الغني والفقير، المواطن والأجنبي، الدعم نفسه، سواء في الكهرباء أو البنزين أو المواد الغذائية كالدجاج واللحوم الحمراء والطحين الخبز، ومن المفترض أن يتم توجيه الدعم للمواطنين والمحتاجين وذوي الدخول القليلة والمتوسطة بالدرجة الأساس والأغنياء لا دعم لهم.

وثانيا: من بين مسبّبات الاقتراض هو الفساد، حيث شمل تقرير ديوان الرقابة المالية الأخير ما قيمته ٣٩٥ مليون دينار قضايا فساد وهو ما يعني أن الفساد مستشرٍ بشكل كبير.

ولنضرب مثلاً عن الفساد، بأن استخراج الرمال من البحر ودفان المشروعات العقارية الضخمة، قدرت بمليارات الدنانير، ولم يدخل فلس واحد في موازنة الدولة. ويتم استخراج الرمال بدون رسوم لصالح الدولة.

كما أن سوء التوظيف وخصوص في المناصب المؤثرة مكلف، ويدمر الاقتصاد، لأن القرارات إذا لم تكن مدروسة وصحيحة فإن تكاليفها ستكون باهظة وسترتد سلب .

وثالث هذه الأسباب هي العمالة الأجنبية والتجنيس السياسي، حيث أن الاعتماد على العمالة الأجنبية الرخيصة خلق استنزاف للموازنة العامة. أن العمالة الأجنبية الرخيصة تعمل في أنشطة ليس لها مردود اقتصادي، فالإنفاق عليها أعلى من الاستفادة الحقيقية للاقتصاد من نشاطها، وأصبحت هذه العمالة الأجنبية والتي تقدر بأكثر من نصف عدد السكان أكثر طلب وضغط على كل الخدمات في البلد وبالتالي استنزاف الموازنة. ففي عام ٢٠١٣ وحده تم جلب



٨٠ ألف عامل أجنبي جدد إلى البلاد وهو يشكلون عبء كبير على الخدمات والمرافق والاقتصاد.

ورابع هذه العوامل في النفقات الأمنية والعسكرية وهي أحد العوامل الرئيسية لمسببات الدَّين، حيث ارتفعت المصاريف الأمنية والعسكرية من ٢٨٥ مليون دينار إلى ١,٢ مليار دينار، خلال عشر سنوات.

أن قمع الحراك الجماهيري من فبراير ٢٠١١ حمل الدولة الكثير من الأعباء الأمنية والنفقات، نتيجة الإجراءات الأمنية، والاعتماد على الحل الأمني كخيار بدلاً من الحل السياسي، حيث زادت الموازنة الأمنية بقيمة ٣٣٤ مليون دينار ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٣.

كما أن النفقات المتكررة في قطاع الرواتب، منها ٤٥ في المئة يعود إلى العاملين في المؤسسات الخدمية، بينما ٥٥ في المئة يعود إلى رواتب القطاع الأمني والعسكري في وزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين والحرس الوطني.

كما أننا نتساءل عن الفوائض المالية التي تحققت منذ العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٨، والتي تقدر بمئات الملايين من الدنانير. أن هذه الفوائض من المفترض أن نراها في الموازنات أو في بند الفوائض كما هو معمول به في الدول الأخرى.

أسباب ضعف البينة التشريعية و المؤسساتية التي تسمح بغياب الرشد في الأنفاق وتفشي الفساد.

أولا: البنية التشريعية:

• ضعف الصلاحيات التشريعية والرقابية للبرلمان الناجمة عن الخلل في دستور ٢٠٠٢.

• طريقة اختيار أعضاء الحكومة بعيدا عن الإرادة الشعبية

• غياب قانون لمكافحة الفساد في البحرين الذي يدب أن يشمل تعريف الفساد، الخاضعون للقانون، هيئة لمكافحة الفساد، استراتيجية مكافحة الفساد، اقرارات الذمة المالية، شكاوي الفساد والقيام بالتحريات والتحقيق ومباشرة الإجراءات الادارية والقانونية وحجز الأموال والمنع من السفر وكف الايدي وطلب الشهود والتنسيق مع الجهات المختصة لتعقب الفاسدين.

• ضعف قانون ديوان الرقابة المالية، حيث يجب تعديل نطاق تغطية تقرير ديوان الرقابة، تبعيته الديوان للبرلمان، الرقابة المسبقة، صلاحية الضبطية القضائية وتشكيل المحاكم التأديبية، الرقابة القانونية على تنفيذ قراراته، صلاحيات ملاحقة الفاسدين لاسترداد الأموال، توسيع نطاق التدقيق لكي يشمل كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية وأراضي الدولة وممتلكاتها.

• قانون الذمة المالية: صدر عام ٢٠١٠ ولم يفعل لحد اليوم — نطاق التغطية، تقارير الذمة كل ثلاث سنوات، يقدم لهيئة فحص الذمة وهي هيئة قضائية يشكلها الملك (هيئة مكافحة الفساد)، صلاحيات التحقيق فقد داخل البحرين، تأخير تقديم الذمة ٣٠ يوم لا تؤدي للعزل، معلومات مغلوطة ليس فيها للسجن.

• غياب قانون حق الوصول للمعلومات: كآلية مكافحة الفساد من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبار أن حق المواطن في المعرفة والإطلاع تعتبر احد أهم ركائز البناء الديمقراطي، وتمثل حق التعبير وحرية اتخاذ القرارات المبنية على معلومات واضحة مثل معرفة الإقتصاد والمديونية للدولة بشكل شفاف.

• غياب قانون حماية كاشفي الفساد وتعزيز استقلالية ونزاهة الهيئات الرقابية.

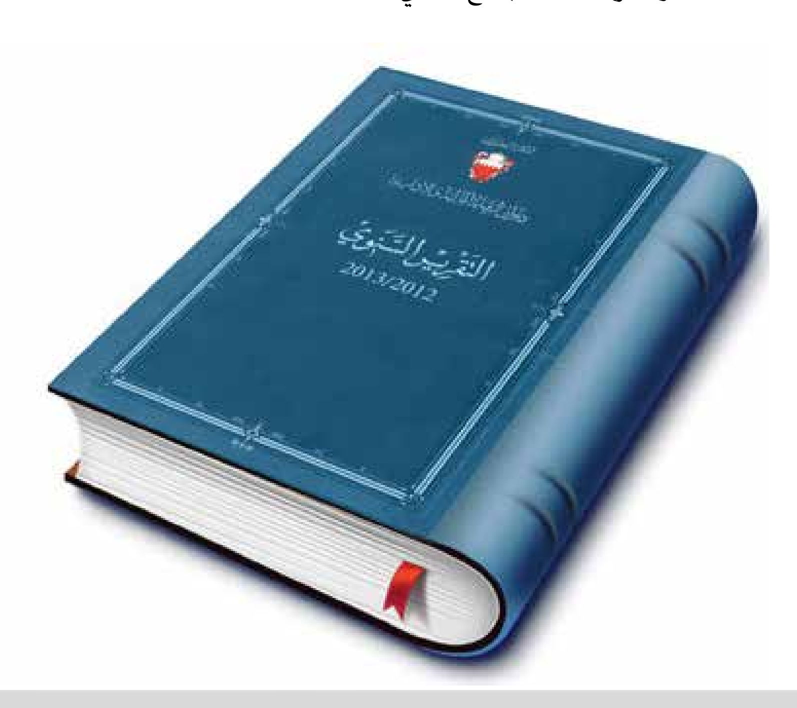
ثانيا: البنية المؤسساتية:

• غياب إستراتيجية مكافحة الفساد

• غياب هيئة مكافحة الفساد التي تتولى بموجب القانون تحدد أشكال الفساد، الخاضعون للقانون، هيئة لمكافحة الفساد، إستراتيجية مكافحة الفساد، إقرارات الذمة المالية، شكاوي الفساد والقيام بالتحريات والتحقيق ومباشرة الإجراءات الإدارية والقانونية وحجز الأموال والمنع من السفر وكف الايدي وطلب الشهود والتنسيق مع الجهات المختصة لتعقب الفاسدين.

• والتوظيف السيئ على أسس الولاء والطائفية

• ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني





القصابون يقاطعون شراء الذبائح .. وهم والمواطنون أول المتضررين

مكي حسن

ليس هناك من غضاضة في متابعة موضوع اللحوم على الرغم من كثرة ما قيل وماكتب عنه ، فهي قضية حيوية تستحق تناولها وتسليط مزيد من الأضواء عليها كونها قضية تتعلق برفع الدعم عن اللحوم بدء من الاول من أكتوبر الجاري حيث تواجدنا عن كثب وتحديدا في سوق المنامة المركزي خلال الثلاثة الأيام الأولى لمتابعة هذا الحدث الهام الذي لامس حياة المواطنين والمقيمين بشكل ملفت ومؤلم .

كون ان سعر كيلو اللحم (الغنم) وصل الى ٣ دنانير ونصف بدلا من دينار وكيلو لحم البقر وصل مابين دينارين و٨٠٠ فلس و٣ دنانيرمما حدا بالعديد (معظم المحلات) في المنامة والمحرق بعدم شراء الذبائح من شركة المواشي وذلك خوفا من أنها ستبقى معلقة في كلاباتها ، وبالتالي ، فهم أول المتضررين.

ويبدو لي ان هذا الموقف من باعة اللحوم هو موقف يجب الإشادة به من جهة ، ويجب تسجيله في سجلات ذهن الفئة الصغيرة في المجتمع البحريني حيث لا تتجاوز محلات بيع اللحوم في المحرق والمنامة (١٣٠ محلا).

كما ان المتعمق في متابعة قضية رفع اللحوم ، يمكنه ان يستوحي وجود ٦ محاوررئيسية ، المحور الأول : هو وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ، وهي تشرف عن بعد على اللحوم وكأن الأمر لايعنيها بشيء وقس على ذلك قسم (حماية المستهلك ومراقبة الأسعار) بهذه الوزارة العامرة ، والتي يتبدل وزرائها بين فترة وأخرى ، إلا أن التوجه واحد (عدم الإستماع الى مطالب القصابين) لدرجة ان قرار رفع الدعم لم يستشاروا ولم يؤخذ رأيهم.

المحور الثاني : محور شركة البحرين للمواشي المهيمنة على كل شيء ، خاصة بعد تسليم الحكومة لها الحظائر والمقصب وغيرها ، وهمها ان تربح وتجني من المال ، وإلا ماذا حصل بعد فضيحة العام الماضي ، والى أين وصلت؟

المحور الثالث : محور نواب المجلس النيابي والشورى ، حاول البعض منهم وهدد البعض منهم بالإنسحاب ولكن يظل كلامهم (حبر على ورق ولاقيمة له طالما لاينقل على ارض الواقع) مما يميط اللثام عن ضعف تركيبة وتآلف النواب والتنسيق فيما بينهم.

المحور الرابع : اصحاب المحلات أو (القصابون) وهم فئة من المواطنين ، منهم من مارس المهنة اكثر من ٤٠ سنة وورثها عن أبيه ، ومنهم من عمل بها واعتبر مصدر رزقه بلا تأمين ولا حماية إجتماعية وعليهم دفع مصاريف للعمال وإيجارات للمحل وغيرها من الرسوم ، والأنكى من ذلك يطلب منهم كل قصاب جديد أو قديم دفع مبلغ (٥٠٠ دينار)

تأمين.

المحور الخامس : وهو المستهلك سواء المواطن أو المقيم ، فبدون شك المواطنون هم أول المتضررين ، والمقيمون من ذوي الدخل البسيط هم متضررون ايضا ، فعدد كبير خاصة من العمالة الأسيوية يستلم أجرا أقل من دينار في اليوم وكذلك عدد من المواطنين ، راتبهم الشهري ألّ من ٣٠٠ دينار ، والتسعيرة الجديدة وان كانت مدعومة ، فهي مكلفة على هذه الفئة من الناس.

المحور السادس : هم اصحاب المطاعم والفنادق الصغيرة والكبيرة وغيرها ، ولا أعتقد انهم يتضررون كثيرا لأنهم قادرون على رفع قيمة (الوجبة الغذائية المكونة من اللحوم) ، ومن يأتي الى الفنادق والمطاعم من المؤكد قادر على الدفع ، ففي الغالب ليست هناك مشكلة معهم ، كما تبين ان عددا كبيرا من المحلات لم يكشف عن استعداده لرفع اسعار الوجبات لديهم في الوقت الحالي مما ينم عن أنهم قد اشتروا كميات كبيرة (ذبائح) وخزنوها لمدة كافية من الزمن.

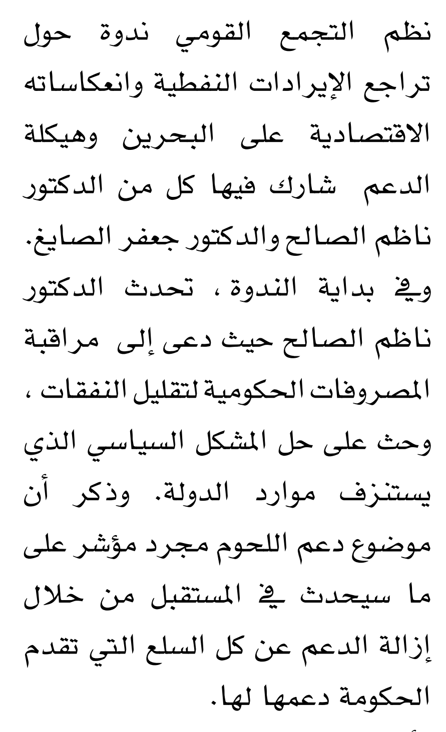
وخلاصة القول ، أن هل هناك من مخرج لأزمة اللحوم ، فالقصابون لازالوا على موقفهم وشركة المواشي لا زالت على موقفها ، وهنا يأتي دور وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وأهمية ان يتواضع الوزير ويقوم بالتواصل مع هذه الفئة من الناس ، فهؤلاء من هذا البلد وعملوا سنوات حتى شاخوا في هذه المهنة والعيش الكريم ، فلايوجد افضل من الحوار المباشر بين هذه الأطراف الأساسية بالمشكلة.. فهل سيعمل الوزير على ذلك ؟ هذا هو السؤال الموجه الى وزير الصناعة والتجارة والسياحة ؟ وعسى ان يرى النور هذا اللقاء المرتقب.



في ندوة بالتجمع القومي

حول تراجع الإيرادات النفطية وانعكاساته الاقتصادية على البحرين وهيكلة الدعم

هيكلة الدعم لم ينبثق عن سياسة اقتصادية وإنما لتراجع إيرادات النفط







نظم التجمع القومي ندوة حول تراجع الإيرادات النفطية وانعكاساته الاقتصادية على البحرين وهيكلة الدعم شارك فيها كل من الدكتور ناظم الصالح والدكتور جعفر الصايغ.

وفي بداية الندوة ، تحدث الدكتور ناظم الصالح حيث دعى إلى مراقبة المصروفات الحكومية لتقليل النفقات ، وحث على حل المشكل السياسي الذي يستنزف موارد الدولة. وذكر أن موضوع دعم اللحوم مجرد مؤشر على ما سيحدث في المستقبل من خلال إزالة الدعم عن كل السلع التي تقدم الحكومة دعمها لها.

وأضاف إن الإيرادات النفطية في دول الخليج وخاصة في البحرين تأكلت ، لأن اقتصاديات هذه الدول أحادية الجانب ، ففي البحرين تشكل الإيرادات النفطية بين ٨٥ إلى ٩٠ في المئة. وما حدث هو أزمة نفطية أو صدمة نفطية ، حيث لم يكن من المتوقع أن تنهار أسعار النفط بهذا الشكل ، ففي العام ٢٠٠٧ وصل سعر النفط إلى ١٣٠ دولار ، قبل أن تنهار هذه الأسعار لتصل إلى أقل من ٤٠ دولار .

ولايزال هذا السعر يشكل أزمة لموازنة الدولة ، ولكن قبل أن أعرج على الآثار السلبية المترتبة على انهيار أسعار النفط ، أود الإشارة إلى السوق النفطية التي تضم أوبك التي تأسست لحماية مصالح الدول المصدرة للنفط ، وكانت تتحكم بالعرض والطلب وكانت هناك حصص إنتاجية مخصصة لكل دولة ، ولكن في الفترة الأخيرة تحولت المنظمة إلى كتلة ورقية ولم تعد تسيطر على سوق النفط ، والسبب الأساسي كان وجود منتجين جدد لم يكونوا ملتزمين بقرارات الأوبك ، والموضوع الثاني هو الإنتاج النفطي الأميركي ، فبعد أن كانت أكبر مستورد للنفط ، استطاعت أن تستخرج النفط الصخري بعد ارتفاع أسعار النفط العالمي ، بعد أن أصبحت كلفة استخدامه مقبولة ، وبعد تقدم التكنولوجيا وتطورها الذي مكنها من استخراج هذا النفط ، فبعد أن كانت تستخرج ٥ مليون برميل أصبحت تستخرج ١٠ ملايين برميل.

كذلك دخلت العوامل السياسية دخلت في الموضوع ، وكذلك انسحاب دولة مثل إندونيسيا من منظمة الأوبك ، والإكوادور جمدت عضويتها في المنظمة وهي بصدد الانسحاب ، الأمر الذي حول المنظمة إلى منظمة ورقية عاجزة عن التحكم في أسعار النفط.

وآخر اجتماع لمنظمة الأوبك كان في العام ٢٠٠٧ عندما ارتفعت الأسعار إلى ١٣٠ دولار ، واليوم أكبر منتج للنفط هي روسيا ثم السعودية ومن بعدها الولايات المتحدة الأميركية ، كل هذه العوامل جعلت سوق النفط هلامية لا يمكن السيطرة عليها. وآخر المعلومات أن إنتاج النفط الصخري سيتوقف ، بسبب ارتفاع الكلفة مقارنة بأسعار النفط الحالية.

وأكمل: نحن اقتصاديات أحادية الجانب ، وبالتالي أي تأثر بهذه الأسعار سيؤثر على موازناتنا ، وهذا أمر طبيعي. أن الدولة تمول العجز عن طريق الاقتراض ، والبحرين توالت العجوزات فيها نتيجة زيادة الإنفاق على المصروفات ، وخاصة أن البحرين تعتبر من الدول محدودة الإنتاج. كما لجأت البحرين إلى الدين العام ، ففي العام ٢٠١٤ بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي ٤٢

في المئة.

أن الكثير من منظمات التمويل العالمي تحذر من استمرار الدين العام، لأي دولة، رغم أن بعض المسئولين يقولون إن النسبة لاتزال في إطار المنطقة الآمنة، وهذا الكلام غير صحيح لأننا لا نتحكم في اقتصادنا، بينما الدول الأخرى هي اقتصاديات معرفة.

ومن النتائج السلبية لارتفاع الدين العام، انخفاض تصنيف البحرين من BBB إلى ٦٦٦-، والأمر الآخر أن الدولة تزاحم القطاع الخاص في إصدار السندات لإيجاد السيولة.

وشدد الصالح على أن الدول يجب ألا تقترض لأن لديها عجوزات، بل تقترض لإدارة السيولة فيها، ومن أجل تنويع محفظة الاستثمار، ولتمويل المشروعات الإنتاجية، ولكن المشكلة الكبيرة هي أن تقترض لتمويل المصروفات المتكررة، لذلك فإن الوضع في البحرين يثير القلق.

ومن المحتمل أن يصل الدين العام إلى سبعة مليارات بعد موافقة النواب على مرسوم الدين العام، نحن نرصد الواقع ونرى أن نفقات الدولة تزداد، ولا أحد يمكنه أن يتكهن بأسعار النفط في المستقبل.

وختم الصالح إن الخيار البسيط هو زيادة الإيرادات وتقليل النفقات، ولكن في البحرين لا يوجد لدينا مصدر غير النفط، وصندوق النقد يحث البحرين على تقليل النفقات وإزالة الدعم، فهل البحرين مستعدة إلى الذهاب إلى هذه الخيارات، وهل ستقوم بفرض ضرائب كما حصل في دول أخرى.

ومن جانبه، قال الاقتصادي جعفر الصائغ المشكلة أن أسعار النفط تسيّر



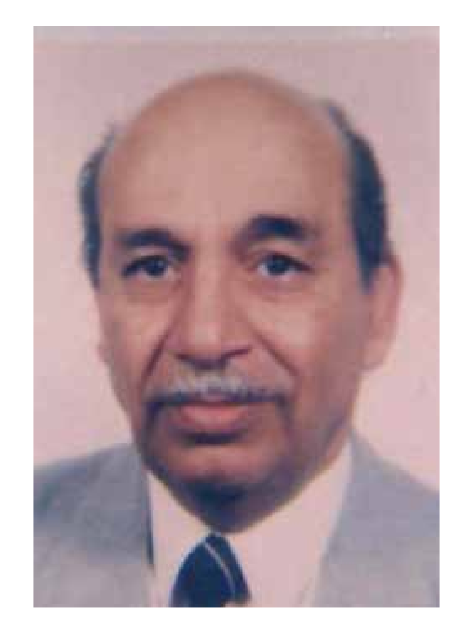
القرارات الاقتصادية، وليس الفكر الاقتصادي، ولو لم تنخفض أسعار النفط، لما فكرت البحرين بإعادة توجيه الدعم إلى المواطنين فقط.

وأضاف ليس عيباً أن تراجع الحكومة موضوع الدعم، ولكن يجب أن يكون ضمن سياسة اقتصادية بعيدة المدى، لأن ما نشاهده الآن يعكس فاعلية السياسة الاقتصادية التي تبنتها دول الخليج، فإذا كانت هناك عجوزات متراكمة ليس نتيجة لحدث آني، فهو نتيجة لتراكمات لسنوات ماضية. ولو أردنا أن نقيم السياسة الاقتصادية على مدى السنوات الماضية، علينا أن نسأل هل هناك رؤية اقتصادية بعيدة المدى لاستخدام الموارد النفطية منذ السبعينيات في إيجاد مصادر أخرى للدخل؟».

إن الدعم بالتحديد هو سياسة حكومية، وهناك نوعان من الدعم، دعم هدفه الإنتاج، ودعم هدفه الاستهلاك، والنظام الرأسمالي لا يحبذ الدعم، ويفترض أن الحكومة ليس لها أي تدخل في الأسعار. ولكن الولايات المتحدة ندمت على ترك الوحدات التجارية من دون مراقبة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وتعاملت لحل هذه الأزمة بكسر القانون ودعمت العديد من القطاعات، وتدخلت بشكل مباشر في الاقتصاد، لذلك نسمع بين الحين والآخر عن حروب اقتصادية بين أميركا واليابان أو أميركا وأوروبا بسبب موضوع الدعم للمنتجات الزراعية. أن الأحداث التي استُخلصت من الأزمة العالمية الاقتصادية تؤكد أن ترك الكل ليفعل ما يشاء ستؤدي إلى ألا يحصل الجميع على ما يريدون.

وهناك قناعة أنه مهما عملنا من حرية اقتصادية، فلابد أن يكون هناك دعم لفئة من المجتمع، لذلك الحكومات الرأسمالية تبنوا الدعم بأدوات اقتصادية كموضوع الضمان الاجتماعي والتعطل، بدلاً من أن يكون هناك دعم مباشر إلى السلع. ولا يمكن أن يكون هناك فقير في المجتمعات من دون أن يحصل على مساعدات من الحكومات.

أن البحرين تأتي الخامسة عالميا من حيث نصيب الفرد من الدعم الحكومي للطاقة، وإجمالي الدعم بحسب تصريح وزير المالية ٢,٥ مليار دينار، أغلبه يذهب إلى دعم الطاقة، ويستفيد من هذا الدعم غالباً الشركات والمؤسسات التجارية.



في الذكرى الرابعة عشر لرحيله
جاسم فخرو الغائب الحاضر

محمود القصاب

في يوم الرابع عشر من شهر سبتمبر عام ٢٠٠١ أمتدت يد المنون لتخطف من بين أيدينا وأعماق قلوبنا أخونا وحبيبنا ورفيق دربنا الأستاذ جاسم محمد فخرو ، وبذالك فقدت البحرين أبنا عزيزا وبارا من أبنائها بعد أن رحل كومضة جفن دون كلمة وداع .

للّه در الموت حين يتوفى الأحبة الأعزاء ، وللّه در الموت حين يختار الأصدقاء الأوفياء.

لكنها مشيئة اللّه التي تبقى نافذة ورحمته بعباده تبقى أرحم بهم من أنفسهم .

ونحن اليوم عندما نستذكر فقيدنا العزيز ، أنما نستحضر عطاءة الكبير لهذا الوطن وللأمة ، فقد تعلمنا منه كيف تكون الروح الوطنية ، وكيف تكون المواقف القومية الأصيلة ، وكيف يكون الصدق والأخلاص وحب العمل والتفاني فيه . فقد كان رحمه اللّه مكنونا بهواجس شعبه ووطنه ، وكان مفتونا بحب أمته وعروبته ، ولم يكن يعرف غير الأنحياز الى حقوقها وقضاياها العادلة .

لم ينحرف يوما ولم يجرفه التيار بالرغم من قسوة الظروف وشدة الضغوط لم يتلون ولم يتغير ، بل ظل كما كان دائما رجل المواقف ، وكما عرفناه صلبا ومدافعا قويا عن الحق والعدل .

لكل ذلك نستشعر اليوم بحجم الفراغ الكبير الذي تركه رحيله المباغت ، خاصة عندما نرى كيف تباع القيم في سوق المصالح الخاصة ، وتتوارى المبادئ خلف الغرائز الطائفية والمذهبية التي مزقت أقطار أمتنا العربية ، وجعلت منها رهينة بيد الأستبداد والأرهاب ، الأمر الذي يجعلنا دائما في حالة خوف وقلق على مصير هذه الأمة من كثره ماتعيشه من محن ، وما تتعرض له من مخاطر وعدوان .

ليست خافية أسهامات فقيدنا العزيز في المجالين الوطني والقومي ، وليست مجهولة خدماته المتميزة والجليلة عبر مشوار حياته الحافل بالعطاء خدمة لوطنه وشعبه على مختلف الأصعدة. ولعل احد هذه الاسهامات الهامة التي يمكن استحضارها هنا هي اسهاماته في تفعيل دور الأندية والجمعيات الأهلية ، فقد كرس الكثير من جهده ووقته لابراز هذه المنظمات الوطنية وأنماء أنشطتها الثقافية والأجتماعية ، وكانت جذور عمله على هذا الصعيد تمتد منذ ان كان طالبا ومؤسسا لأول رابطة لطلبة البحرين في الخارج. وقد أستمر عطاءه في هذا المجال بكل حيوية ونشاط داخل البحرين. ولعل فترة قيادته لنادي العروبة خير دليل على هذه الحقيقة ، فهذا النادي العريق قد برز ساطعا ومشعا على صعيد العمل الثقافي والوطني والقومي عبر العديد من الأنشطة والفعاليات والمواقف الوطنية.

واستكمالا واعترافا بهذا الدور فقد أختير الأستاذ جاسم رحمه

الله بصفته رئيسا» لنادي العروبة عضوا في اللجنة العليا لأعداد مشروع ميثاق العمل الوطني ، عند بدايات المشروع الأصلاحي ، فقد كان رحمه الله في كل خطواته وهو يؤسس ويبني ويدق أبواب المستقبل ، ويستقرئ الأحداث بفكر ثاقب وبصيرة نافذة ، كان يعرف جيدا حجم أمكانيات نادي العروبة والقدرات التي ينطوي عليها ، فقد كان يتعامل مع الممكن والمتاح وعيونه شاخصة نحو الحلم والأمل ، نحو الهدف الأكبر لجعل نادي العروبة الحاضنة لولادة كل الجمعيات والتجمعات الوطنية ، وعلى يده صار نادي العروبة عنوانا لمرحله هامة من مراحل مسيرتنا الوطنية ، وبفضل قيادته برز نادي العروبة كواحد من المؤسسات الوطنية المدافعة عن مشروع الاصلاح ، وأهدافه المعلنة في بناء الديمقراطية وتحقيق المواطنة ، وتأسيس قيم العدل والمساواة بين المواطنين.

فرغم كثرة الرجال الذين قدموا تضحيات كثيرة في سبيل حرية الوطن ونهوضه وتقدمه ، الا أن المرحوم جاسم كان من القلة من هؤلاء الرجال الذين تركوا بصماتهم واضحة وجلية ، ونذروا حياتهم للمثل والقيم والمبادئ التي أمنوا بها ، وتمسكوا بها ودافعوا عنها . وكان الهم الوطني والقومي أكبر بكثير من الهم الشخصي ؟؟؟

فالراحل العزيز جاسم فخرو قد ولد كما هو معروف في خضم الحرب العالمية الثانية ، وعاش زمن النكبة والأرهاصات الثورية القومية المعادية للأستعمار وللتجزئه ، كما عاش وسط المد الوطني والقومي ، وكان من الطبيعي أن يكون عضوا فاعلا في نضال البعث من أجل الوحدة والحرية والعدالة الأجتماعية ، فقد كانت التجزئة بالنسبه لجيله عنوان الضعف والسهوان لايستقيم وضع الأمة دون وضع حد لها بتوحيد الأمة ، وكان القمع والأستبداد بالنسبة لجيله عنوان الأذلال والهيمنه ، لايستقيم وضع الأمة دون تحريرها وأشاعة الديمقراطية السياسية في ربوعها وأحترام حقوق الأنسان ، ورفع راية الحرية عاليا.

كانت فلسطين عنده عنوان الصراع في الوطن العربي ، ومن هذه القضية كان يرى أساس صراع الأمة مع أعدائها الذين يستهدفون القلب للسيطرة على الجسد كله ؟؟

اما العراق فقد كان رحمه الله يسكن بين ضلوعه وفي أجفان عيونه ، كان دائما قلقا وخائفا على العراق ، بعد أن تحول هذا القطر العربي إلى نموذجا للقوة والسيادة والتحرر من قوى الأستعمار والنهب العالمي ، وكان يجزم بأن هذه القوى لن تترك العراق هكذا ينهض ويتطور في كل المجالات ، العلمية والأقتصادية والعسكرية ، وأن مخططات التأمر والعدوان عليه لن تتأخر كثيرا» ، وهذا ماكان يفسر له أسباب نشوب الحرب العراقية والعدوان الثلاثيني الذي تعرض له في عام ٩١ على خلفية غزو الكويت ولم يمهله القدر —ربما رحمة به — ليرى ماذا حل بالعراق في عام ٢٠٠٣ بعد أن دمر الاحتلال الأمريكي الصهيوني كل معالم الحياة والحضارة في هذا البلد ليتحول الى دول فاشلة تدار من قبل مجموعه من اللصوص الفاسدين يتفشى فيها الموت والخراب ، تنهش فيها الطائفية وتنعق فيها غربان الأرهاب .

وقبل ذلك وبعده كان جاسم فخرو رحمه الله مع بعث الأمة ومع أهدافه في الوحدة والحرية والأشتراكية ومع تحرير فلسطين ، ومع قوة العراق ، وعزة مصر وسوريا وكل أقطار الوطن العربي ومع الرفض القاطع والعداء الكامل للعدو الصهيوني أو التطبيع معه الذي كان وسيبقى أداة قوى الأستعمار لضرب وتمزيق الأمة العربية ، وهذا ماجعله في صدارة المؤسسين لجمعية مناهضة التطبيع مع هذا الكيان المحتل في البحرين .

لقد كان رحمه الله ، ومع بعض رفاقه وأحبته من القابضين على جمر العروبة والمبادئ القومية الأصيلة ، وانطلاقا من الايمان الصادق ، متمسكا طيلة حياته بالعروبة والفكر القومي يوم تعب من حملها الكثيرون ، وظل ثابتا في مواقفه الى يوم رحيله ، يوم كانت سمه المرحلة القلق والخوف والأضطراب والأمني ، يوم أختلطت فيه الأوراق ، وضاعت الحقائق وتعب بعض الرفاق ، وصار العمل الوطني بالنسبة لهم حملا لا يطاق .

ملف البحرين الحقوقي في جنيف لا يزال مفتوحا ٣٣ دولة في مجلس حقوق الإنسان تطالب الحكومة البحرينية بإجراء حوار وطني لإنهاء الأزمة



دعت ٣٣ دولة خلال الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت في جنيف إلى إجراء حوار وطني شامل في سبيل إنهاء الأزمة البحرينية التي تفجّرت قبل ٥ سنوات.

وطالب البيان بالتوقف عن ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان، مشيرًا إلى عدم وجود ضمانات حقيقية للمحاكمة العادلة في البحرين، التي اعتقلت أعضاء مؤسسات حقوقية وسياسية.

وأدان البيان استخدام المتفجرات أثناء التظاهرات في البحرين، لكنه طالب من جانب آخر حكومة البحرين بإصدار تعليماتها لقوات الأمن لعدم استخدام القوة المفرطة في تعاملها مع الاحتجاجات.

ودعت الدول الموقعة على البيان حكومة البحرين للموافقة على زيارة المقرر الخاص بالتعذيب، خوان مانديز، وفتح حوار وطني شامل لحل الأزمة وإخلاء سبيل جميع المعتقلين بسبب قضايا متعلقة بحرية التعبير، والتسريع في تطبيق جميع توصيات مجلس حقوق الإنسان، وتوصيات لجنة تقصي الحقائق المستقلة، وإلغاء القوانين التي تصادر حق المواطنين في حرية التعبير.

من جهة أخرى، عقد وفد مرصد البحرين لحقوق الإنسان المتواجد بجنيف مؤتمرا صحفيا يوم الثلاثاء ٩ سبتمبر ٢٠١٤ للتعليق على تطورات الوضع الحقوقي بالبحرين بالتزامن مع انعقاد الدورة ٢٧ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف.

ووجه الوفد الأهلي البحريني إلى جنيف خلال المؤتمر الصحفي رسالة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، مؤكد فيها ضرورة أن يكون المقرر الأممي الخاص بالتعذيب السيد خوان مانديز في المنامة بعد تأجيل زيارته للبحرين لعدة مرات لإخفاء الانتهاكات عن المجتمع الدولي.

ولفت إلى أن تقرير السلطة الذي ستقدمه لمجلس حقوق الإنسان جاء بشكل غير علني مما يدل على وجود ماتخفيه،



وهذا التقرير لن يكون محل رضا لكل الدول التي قدمت توصياتها في مجلس حقوق الإنسان، لأنه سيكون مسوف ويعطي مساحة للسلطة في محاولة للتمديد وتقطيع الوقت لتخفيف النقد الدولي.

وحول فرض قرارات دولية على البحرين أوضح أن هذا الموضوع يؤجل نظر لبعض الظروف ولكن كان المجلس على وشك اصدار قرار ملزم للبحرين عبر البند الثاني أو البند الرابع، ووضع البحرين على جدول الأعمال بما يفضي إلى قرار إدانة، أو تعيين مقرر خاص للبحرين، وربما يكون ذلك خلال العام المقبل.

ولفت إلى أن اسم البحرين لا يشتهر في الاتفاقيات الاقتصادية والتنموية بالعالم وإنما هي الدولة الوحيدة التي يشتهر اسمها في أروقة المؤسسات الحقوقية وفي مجلس حقوق الإنسان.

وأشار لوجود هناك الآلاف من المعتقلين تعسفياً وتصل أرقامهم لقرابة ٣٠٠٠ معتقل، وخلال ٦ شهور مضت هناك ٨٧٨ اعتقال تعسفي و١٠٩٨ مداهمة غير قانونية و١٦٦٠ عقاب جماعي، واستمرار اسقاط الجنسيات.

وحول مساعي اغلاق بعض المؤسسات السياسية المعارضة من قبل النظام أكد وفد مرصد البحرين لحقوق الإنسان على أن هذا الانتهاك لو ارتكبته السلطة فإنه لا يلغي القرار الشعبي حول الانتخابات، ولأن السلطة تذهب في الخيار الأمني فإن تقبل بكل مخرجاته حتى لو كانت نقدا دوليا.

وقال المنسق العام لمرصد البحرين لحقوق الإنسان المحامي محمد التاجر، أن الدورة ٢٧ لمجلس حقوق الإنسان تعقد في ظل توترات اقليمية وتفاقم الحالة الحقوقية داخل البحرين، وتأتي هذه الدورة في الوقت الذي يواصل فيه الحقوقين البحرينيين نضالهم من أجل وقف الإنتهاكات وتحسين الوضع الداخلي والبدء في حوار يفضي إلى مشاركة واسعة في الحكم بالبحرين.

وقال أن وفد مرصد البحرين لحقوق الإنسان والمنظمات العاملة في الشأن البحريني درجت ومنذ العام ٢٠٠٨ على الأقل بمتابعة ملف البحرين الحقوقي أمام مجلس حقوق الإنسان منذ أن كانت البحرين الدولة الأولى في تعرضها للمراجعة الدورية؛ لذلك فإن المنظمات الحقوقية مع الأفراد العاملين في الداخل، يواصلون جهودهم من أجل أن تصل الصورة الحقيقية سواءا بالتقارير أو بالأخبار وبتوثيق كافة الحالات.

وأوضح التاجر: تأتي هذه الدورة في وقت تمر البحرين فيه بمرحلة حرجة، وخصوصا لتفاقم الانتهاكات ولاستمرار انكار البحرين وجود مشكلة ولنكول الدولة عن كل العهود التي عهدت على نفسها أن تنفذها أمام مجلس حقوق الإنسان وأمام المحافل الدولية الأخرى، وكذلك للحلفاء في الخارج.

ولفت إلى أن توصيات مجلس حقوق الإنسان التي تلقتها البحرين قبل عامين من الآن مازالت تراوح مكانها بتنفيذ

مبتسر ومغاير للآليات التي وضعتها الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، وللمراد الذي طلبته الدول في مجلس حقوق الإنسان.

وقال التاجر: لذلك السلطة ترفض تنفيذ حتى توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق برئاسة السيد محمود شريف بسيوني، لذلك فإن المنظمات الحقوقية التي درجت على تحشيد الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، درجت على اصدار بيانات مشتركة، ووجدنا في هذه الدورة تأجيل موضوع البحرين لإعطاء البحرين فرصة لتنفيذ ما تعهدت به.

وأكد التاجر بالقول: مع الافتتاح الذي حدث أمس، يمكن أن يعتقد البعض أن موضوع البحرين غير مدرجا على هذه الدورة، ولكن البحرين ينتظر منها تقديم تقرير طوعي نصف دوري، وأن تواجه الدول الأعضاء في مناقشة هذه التقرير، ولكن عندما ينتهي الوضع لتحميل تقرير في موقع الأمم المتحدة دون أن يتاح للمنظمات أو للدول الأعضاء للتعليق عليه فهذا يعني أن هناك الكثير مما تود أن تخفيه وتنكره وعدم مناقشته في العلن.

وتابع: إن استمرت الدورة وانتهت دون أن نتمكن من حضور أو التعليق على شئ تعرضه البحرين للدول الأعضاء والمنظمات، فهذا يعني أن البحرين لا تزال مستمرة في انكار وجود أزمة حقيقية داخل البحرين بما يعني وجوب أن تكون الدورة القادمة في مارس المقبل لتنفيذ ما لم تصل إليه الدول الأعضاء في الدورات السابقة، وهو وضع البحرين على جدول أعمال جلسة خاصة واصدار قرار يدين الانتهاكات والمحاكمات والاعتقالات والقوانين الجائرة التي لا تتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة.

وعن فرص فرض قرارات دولية على البحرين، قال التاجر أن السلطة تعمل على عامل الوقت والتسويف، إلى جانب عامل الأحداث والأزمات الدولية والحقوقية، وبعضها قريب من المنطقة، وهو ما يجعل أمر تأجيل قرارات ملزمة ووضع البحرين على جدول الأعمال بما يفضي إلى قرار إدانة، أو تعيين مقرر خاص للبحرين.

وأردف: في هذا العام كنا على وشك اصدار قرار ملزم للبحرين عبر البند الثاني أو البند الرابع، ولكن بعض التغييرات في مجلس حقوق الإنسان وعامل الوقت، إلى جانب الاتفاق على فتح مكتب للمفوضية في البحرين، كل ذلك ساهم في تأجيل الموضوع.

وختم التاجر بالقول: لا أعتقد بأن البحرين ستمضي العام دون أن يحلحل الملف الحقوقي في البحرين، وسيكون العام القادم حاسم جد لأن الدول الأعضاء والمنظمات الحقوقية تعيد ترتيب أولوياتها للعام المقبل.

وقال عضو مرصد البحرين لحقوق الإنسان السيد هادي الموسوي، أن السلطة تصنع المؤسسات الحقوقية الرسمية من أجل تجميل صورتها للخارج وللتغطية على الانتهاكات.

وأكد على أن السلطة تملك قدرة فائقة على الدخول في حوار جاد مع المعارضة في البحرين وتنهي كل صور ومشاهد الانتهاكات الحقوقية التي سودت وجه السلطة محليا وأقليميا ودوليا، واللهاث الرسمي لإنشاء مؤسسات حقوقية كالأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية رعاية حقوق السجناء والمحتجزين، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والوحدة الخاصة للتحقيق، ووزارة حقوق الإنسان، وأخيرا عندما أخذت البحرين مبادرة انشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، كل هذه المؤسسات تحاول السلطة أن تبرزها في الخارج لتتخلص من الملاحقة الدولية في الخارج سواء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان أو المنظمات الحقوقية غير الرسمية، كالأمنستي والهيومن رايتس واتش وكل المنظمات التي تأخذ على عاتقها الدفاع عن حقوق الإنسان البحريني.

وأردف: أثبتت السلطة بطريقة لا تدعوا للشك بأن هذه المؤسسات محاولة للتجميل والماكياج للتغطية على الإنتهاكات، فهناك تضييق وانتهاكات حتى بعد تقرير السيد بسيوني وبعد صدور الـ١٧٦ توصية من مجلس حقوق الإنسان، فالبحرين فشلت في الإلتزام بهذه التوصيات وتحاول أن تقول أنه جرى الانتهاء من بعض التوصيات، وما يكذب هذا الحديث استمرار الانتهاكات التي لم تتغير لا كما ولا كيفا منذ العام ٢٠١١.

ولفت إلى أن الأطفال تحت عذابات وملاحقات الأجهزة الأمنية، فهناك ١٣٨ طفلا محرومين من مقاعد الدراسة المدرسية، ومريم الخواجة جاءت للبحرين لتلتقي بأبيها وتعتقل وتواجهها قضية، والرموز السياسيين الذين أجمع العالم على وجوب اطلاق سراحهم على أنهم معتقلي رأي لا يزالون يقبعون في السجون، وأعداد السجناء الذين يعانون من حقهم في البيئة الصحية والتطبيب والعلاج والدواء يحرمون من كل ذلك وتزداد الشكاوى

دور الشباب في فكر البعث الشباب هم طليعة النضال الوطني من خلال تصديهم لأمراض الطائفية والتقسيم



الدكتور حسن العالي

في مثل هذه الظروف العصيبة سواء التي تمر بها البحرين أو التي يمر بها الوطن العربي ، حيث السمة الغالبة للصراع هو الصراع السياسي المغلف بالصراع الطائفي ، يلقى على عاتق الشباب في البحرين مسئولية كبيرة في التصدي للظاهرة الطائفية من خلال ليس فقط التمسك بالوحدة الوطنية ، بل أيضا الهوية القومية لشعب البحرين ، وهي الهوية العابرة للطوائف والطائفية التي تريد تغرق الأوطان في وحل الانقسام والتفتت والانحدار.

إن الفكرة القومية الجديدة التي أطلقها البعث منذ اربعينيات القرن الماضي جاءت بحلول ناجحة لمشاكل الامة ومنها الشباب وتحديات مستقبلهم. وأولت أهمية خاصة للشباب لكونهم هم جيل الامة الحيوي الذي يحمل الروح الثورية والحماسة والاندفاع, والذي يتفاعل مع حاجات وتطلعات امته.

وقد تحدث مؤسس البعث المرحوم ميشيل عفلق عن هذه الروح في مقالته تحت عنوان (خبرة الشيوخ واندفاعات الشباب) عام ١٩٥٥م بقوله ((ان صفات الشباب ومميزات الشباب هي وحدها المتلائمة مع حاجات امتنا المتحفزة للبعث والنهوض , وبين الشباب وبين امتنا موعد وتلاق وتوافق وانسجام)). ولهذا اعطى البعث منذ تأسيسه دور تاريخي للشباب بخاصة الطلاب بوصفهم الطليعة المؤهلة لان تفهم ضرورات النهوض والانبعاث قبل غيرها من فئات الشعب , ورغم ان حركة البعث لم تكن حركة خاصة بالطلاب او العمال او اية طبقة او فئة معينة لأنه اعتبر حركة النهوض العربي هي حركة الجماهير الواسعة , ثورة الجماهير الكادحة وليس ثورة طبقة او نخبة وانما هي ثورة مجموع الشعب باستثناء الفئات المريضة المستغلة والفاسدة والتي هي دوم قلة . ولذلك كان الوزن العددي لسن الشباب في التنظيم الحزبي هو الغالب , بوصف هذا التنظيم وسيلة اساسية وحيوية لتحقيق فكرة البعث.

وفي حديث للمؤسس مع فروع الاتحاد الوطني لطلبة العراق في العام ١٩٨٠م تحدث عن الشباب بوصفهم يتقدمون الصفوف في نقل الفكر الثوري والايمان بالقضية منهم الى جماهير الشعب ورفض كافة أشكال اقسيم الشعب والطائفية.

وفي العام ١٩٤٤م في مقالة تحت عنوان (الجيل العربي الجديد) قال المؤسس ((لا يفهم من الجيل الجديد انه جيل الشباب , اذ ليس الشباب فكرة بل هو شرط مناسب لنموها وقد يكون من الشباب من هم اشد من الشيوخ عداوة ومناقضة للجيل الجديد , لذلك لن تتحقق الفكرة العربية الجديدة الا في نوع معين من الشباب)) . ووفق ذلك فان الجيل العربي الجديد لا يعني الشباب الا بشرط وجود الفكرة الثورية لدى الشباب . اذن , سن الشباب لوحده غير كافٍ ليجعل منهم ممثلين للجيل العربي الجديد مالم يقترن ذلك بشرط اساسي لا غنى عنه لحركة البعث حدده القائد المؤسس بشرط الوعي والثقافة.

والوعي هنا عند الشباب هو وعي المكانة التاريخية والدور التاريخي لهم في حركة النهوض التي يقودها البعث, هذا الوعي الذي يجب ان يقترن بالعمل النضالي المنظم كي يجعل من الشباب أقوى عطاءً واعمق اثر في حياة الأمة من جهة ، وإصرارهم على رفض كافة أمراض المجتمع وفي مقدمتها مرض التعصب الطائفي أو العشائري أو القبلي ، وتغليب الهوية الوطنية الجامعة للوطن الواحد والرابطة القومية التي من شأنها أن تحافظ على وحدة التراب الوطني ضد كافة أشكال الحروب الطائفية التي تتصدرها مشهدها العصابات التكفيرية والأرهابية وتريد تجزئة الاقطار العربية وتقسيمها.

والثقافة لدى اشباب هنا ليست الثقافة المجردة وإنما الثقافة النهضوية التي وصفها المؤسس في عام ١٩٥٦م ((نوع من أنواع النضال , النضال مع النفس , النضال مع الفكر لكي يتعب في تحصيل المعرفة)) خاصة وان طريق البعث ليس طريقا مفروشا بالرياحين واليسر وإنما هو طريق نضال ومشقة كي يتحقق مشروعه النهضوي لأنه يصطدم بتحديات ومعوقات هذا المشروع كالاستعمار والصهيونية والقوى الأجنبية الطامعة بالأمة والتجزئة والأستغلال والأستلاب وبأمراض الطائفية والعشائرية والتخلف الشمولي .

اذن السلوك الشبابي الجمعي الصحيح كي يجسد الجيل العربي الجديد فلابد ان يستند الى الهوية الوطنية الجامعة والرابطة القومية بوصفها الرابطة الوحيدة التي توحد الشعب وترفض كافة أشكال تقسيمه., وهذا ما جاء في المادة (١٥) من دستور الحزب التي نصت على ان ((الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة , وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والاقليمية)) .

ان طبيعة التحديات التي تواجه الامة العربية ومشروعها القومي الحضاري النهضوي ، وضمنها البحرين ، تتطلب أن ينهض الشباب بمسئولياته كاملة ، بل أن يتصدر مشهد النضال الوطني والقومي ، ويدافع عن حاضره ومستقبله ومن أجل حياة حرة وكريمة وديمقراطية وعدالة وحرية ، ويتوجب عليه أن يدرك إن جميع ذلك لن يتحقق إلا من خلال الوحدة الوطنية الجامعة والرابطة القومية المانعة لكافة أشكال تقسيم الأوطان وتفتتيها سواء على أيدي العصابات الطائفية والتكفيرية أو على أيدي المستعمر الصهيوني والامبريالي.

الشعب العراقي يريد إسقاط نهج الفساد الأميركي والإيراني



حسن غريب

للتمويه على حقيقة دورها تعمل حكومة حيدر العبادي على تقديم عروض من الإصلاحات السطحية من أجل إنهاء ثورة الشعب العراقي. وإذا راجعنا نتيجة جمع وطرح وقسمة ما قدمه من إصلاحات، فسنجد أنها ليست سوى ضرب واحتيال على ذقون الشعب، أي هي مناقصة لتقليل حجم السرقات التي تلحق بثروة العراقيين منذ أيام الاحتلال الأولى حتى الآن.

لقد أصاب بول بريمر، عندما عقد جلسة أولى مع هؤلاء أنفسهم الذين تداولوا على السلطة بعد الاحتلال، حينذاك بدلاً من أن يحاسبوه على ما فعلته أيديهم بالعراق قتلاً وتدمير، كما كان ينتظر منهم، فقد سألوه عن رواتبهم وامتيازاتهم. ويأتي حيدر العبادي، وهو كان ممن سأل بول بريمر عن رواتبه، لكي يعمل يضحك على ذقون الشعب الآن ليعلن بمسرحية فكاهية لن تُضحك أحد أنه اتخذ قرار بتخفيض تلك الرواتب، ويقلل من عدد اللصوص الذين يقبضونها شهريـ، ولكنه تناسى شيئً كان ينتظره بول بريمر منهم في أول اجتماع له معهم، لقد تناسى أن الشعب العراقي سيُسائل حكومته عن القتل والدمار والسرقة الذي ما يزال مستمر في العراق بعد رحيل بول بريمر بإحدى عشرة سنة.

فما لم يسأل العبادي بول بريمر عنه، جاء وقت حسابه عند الشعب العراقي، هذا الشعب الذي يسائله من الشارع وللزمرة الحاكمة في مقاعد الاحتلال، ويقول لهم: حاكموا الذين عاثوا بالبلاد والعباد فساد. وإذا كان هذا مطلب الشعب الأساسي فالمطلوب أن يكون حيدر العبادي من بين هؤلاء، أي أن يكون متهم وليس قاضيـ يحاكمهم، فاللص لا يحاكم اللص، والفاسد لن يحاكم الفاسد.

ولأن بول بريمر حكم العراق باسم الاحتلال، فإنما جاء ليطبق نهج الفساد الأميركي، ولولا ذلك لما احتلت أميركا العراق، ولما كانت قد حكمت بواسطة شلة من اللصوص.

ولأن قاسم سليماني يحكم العراق الآن، فإنما جاء ليطبق نهج الفساد الفارسي، ولولا ذلك لما نابت إيران عن أميركا باحتلال العراق، ولما كان الجنرال سليماني قد حكم بواسطة شلة من اللصوص.

والآن فقد نزل الشعب العراقي إلى الشارع لا لكي يستبدل لصـ حاكمـ بلص آخر، لأن اللص الذي سبق سيخلفه لص شبيه به. إن الشعب العراقي نزل إلى الشارع لكي يُسقط نهج الفساد الأميركي، ونهج الفساد الفارسي، لأنه أدرك اليوم بشكل واسع أن حيدر العبادي ونوري المالكي وابراهيم الجعفري خدام أمناء على منهج اللصوصية الأميركية والإيرانية. ولذلك ذهب السلف وجاء الخلف ولكن الفساد ظل ثابتـ لم يترك كرسي حكومة الاحتلال. يسقط واحد منهم فينوب عنه ويلعب دوره بشكل مطابق للمواصفات التي وضع شروطها المحتلون من مافيات آل كابوني في أميركا ومافيات آل فارس في إيران.

افتتاحية المحرر لموقع طليعة لبنان

أطراف الحوار فريق واحد

جلسة الحوار التي دعا إليها رئيس المجلس النيابي تنعقد بعد شغور رئاسي ممتد منذ أكثر من ستة عشر شهر، وفي مناخ حراك شعبي طغى عليه العنصر الشبابي انطلق من النقطة التي يعالج فيها ملف النفايات إلى سائر الملفات المطلبية الاخرى، ومطالب ذات صلة بقضايا سياسية، وأهمها تفعيل عمل المؤسسات وفق الآليات الدستورية وسن قانون انتخابي خارج القيد الطائفي

كمدخل لا بد منه للولوج إلى عملية إصلاح سياسي جدية في بنية النظام.

هذه الجولة الحوارية ليست الأولى، إذ سبقها جولة انطلقت في حزيران/٢٠٠٦، وتمحورت بشكل أساسي حول الاستراتيجية الدفاعية، وجولة أخرى انعقدت جلساتها في قصر بعبدا بمبادرة من رئيس الجمهورية وتمخضت نتائجها عن إعلان سياسي عرف بإعلان بعبدا، لكنه بقي حبر على ورق رغم توثيقه في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

إن الجولة الحالية التي تنعقد لا تحضرها كافة القوى التي سبق وتمثلت في حواري ساحة النجمة وقصر بعبدا، لأن «القوات اللبنانية» أعلنت عدم مشاركتها لعدم الجدوى، كما أن هذه الجولة تنعقد وثمة حوار جارٍ بين القاطرتين الأساسيتين لتكتلي ٨و١٤ آذار وهذا ما يطرح أكثر من علامة استفهام أو تساؤل حول الجدوى من هذه الدعوة، وهل تتمخض عن نتائج حسية وعملية بالنسبة للقضايا التي اعتبرها رئيس المجلس تشكل جدول أعمال للمتحاورين؟

قد يبدو من المبكر الإجابة على هذا التساؤل قبل انطلاقة عجلة الحوار، لكن المعطيات الداخلية والخارجية وعلاقة بعض أطراف الحوار بمحاور خارجية، تعطي الانطباع بأن هذا الحوار لن يخرج بنتائج عملية حول جدول الأعمال المطروح والسبب في ذلك، انه لم تطرأ حتى الآن تبدلات في مواقف الأطراف الداخلية حول إدارة ملفات مطلبية وسياسية، كما أنه لم تصل معطيات الصراع المتفجر في المحيط إلى مرحلة وضع الآليات التنفيذية لمشاريع الحلول السياسية للأزمات البنيوية وخاصة في سوريا والعراق ،ولبنان لن يكون بعيد عن مدارها ان لم يكن في صلبها وهو الذي يراد لنظامه ان يكون انموذج يحتذى به.

وإذا كان الحكم في لبنان الذي يختصر اليوم بمجلس الوزراء يمر في مرحلة تخبط نظر لانعدام التوافق على آلية عمل مجلس الوزراء، فهل بإمكان المدعوين إلى الحوار، وهم المشتبكون خارجه على قضايا أقل أهمية أن يتوصلوا إلى توافق حول القضايا الخلافية الأساسية؟

وإذا كان الذين يشتركون في إدارة السلطة وهم من طرفي المحورين الكبيرين قد فشلوا بحسن نية أو بسوئها عن إيجاد حلول لقضايا مطلبية ملحة من أزمة الكهرباء والماء والأمن الغذائي وآخرها ملف النفايات، إضافة إلى ظاهرة الفساد المستشرية، فهل سيخرجون بحلول تلبي الحاجة الشعبية، أم أنهم سيبقون يدورون حول الملفات بانتظار الاتفاق على توزيع الحصص أو بالأحرى المحاصصة وهي الثابت الوحيد في توافقات أهل الحكم؟

إننا لا نرى أن الحوار سيخرج بنتائج إيجابية لجهة وضع آلية حلول للقضايا ذات الصلة بحياة الناس وتلك المتعلقة بالقضايا السياسية الأساسية. ولو كان ذلك ممكنا لكانت المقدمات هي غير ما هو قائم.

فالذين سينزلون إلى ساحة النجمة يتأبطون ملفاتهم المتضمنة جوهر مواقفهم، وهم غير جاهزين لإدخال تعديل جوهري على سقف خطابهم السياسي، وكل ما في الأمر أنهم يريدون تثبيت مواقفهم في محاضر الجلسات، وهي التي تلقى من على المنابر أو في ساحات الاعتصام، ولو كان الحوار مقدر له أن يخرج بنتائج حاسمة، فكان يجب أن يسبق ذلك انتخاب رئيس للجمهورية، ومن ثم التأسيس على ذلك لإطلاق ورشة عمل حول العناوين السياسية والمطلبية. أما وأن هذا الأمر لن يحصل، فإن الحوار هو لتقطيع الوقت أولاً، ولإعادة النقاش حول القضايا المطلبية والسياسية إلى دائرة النقاش الداخلي بعدما خرجت إلى العلن ووضعت الجميع تحت مجهر المساءلة حول ملفات المحاصصة والفاسد والافساد والذي لا يستثنى أحد من مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع من ترد على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية.وإذا كان الحوار السياسي بين الأطراف المدعوة إليه لن يخرج بنتائج عملية فهذا لا يعني إننا ضد الحوار، لكن جدواه أن يكون قادر على محاكاة القضايا الحيوية ويقدم حلولاً للملفات التي ينوء الناس تحت أعبائها. وهذا غير ممكن إلا اذا استطاعت الحركة الشعبية والشبابية أساس فيها أن تفرض نفسها الفريق المقابل القادر على محاورة أطراف السلطة باعتبارهم فريق واحد وان تعددت اطرافه لفرض أجندة الإصلاح الجدي الذي ينطلق من التقيد بأحكام الدستور وفرض روزنامة إصلاح سياسي انطلاق من البنود الإصلاحية التي نص عليها اتفاق الطائف ولم تنفذ حتى الآن.

من هنا، يكتسب الحراك الشعبي أهميته لجهة تأدية دوره في المراقبة أولاً والمحاسبة ثاني وتظهير الفشل السلطوي في إدارة الحكم والملفات ذات الصلة بقضايا الناس.

إن الحراك الشعبي الذي انطلق بعيد عن الاصطفافات المذهبية والطائفية مطلوب منه أن يُمرحل خطواته وأن يبقى مشدودَ إلى شعاراته التي تربط الإصلاح بالمساءلة وأن يبقى محافظ على سلميته وديموقراطيته وبما يجعل منه قوة استقطابية أساسية خارج الولاء السياسي المذهبي وهذه هي المقدمة لإعادة تكوين السلطة خارج نظام المحاصصة الطائفية ومدخلها تشكيل هيئة التشريع والمراقبة والمساءلة خارج القيد الطائفي

دور بعض الأحزاب الكردية في زعزعة أمن العراق والمنطقة

محاسن العبدالله

مهد الاستعمار البريطاني قبل طرده شر طرده من العراق على يد الضباط الأحرار عام ١٩٥٨ كيان يشابه الكيان الصهيوني في اسرائيل ولنفس الأهداف التي هي زعزعة أمن واستقرار المنطقة والسيطرة على ثرواتها النفطية بأن أوجد كيانات كردية (نحن نتحدث هنا عن كيانات مرتبطة بالاستعمار ولا نتكلم عن الشعب الكردي) في شمال العراق والتي لعبت دورا خرافيا في تنفيذ كل المطالب الاستعمارية واستنزاف الثروات البشرية والمالية ولازال يتآمر من أجل مصلحته غير مهتم بمصلحة الدولة الأم ومقدراتها.

لقد تبنى ملا مصطفى برزاني منذ تأسيس حركته مقوله (أن الاعمى لا يسأل عن هوية من يساعده على عبور الشارع) وذكرها في إحدى لقاءاته. وهو كلام يوضح طريقة تفكيرهم الأعمى بأنهم سيتحالفون بعماهم حتى مع الشيطان لأجل تأسيس دولتهم بأنهم لن يهتموا الى الدولة الأم في مؤتمراتهم. فأي منطق هذا غير منطق اريد أن أعيش وليموت الجميع إلا منطق الكيانات المزروعة التي ليست لها أي تاريخ يرتبط بالأرض التي يطالبون بها .

لقد عانى العراق من الاستبداد والاستعمار العثماني أولا والبريطاني ثانيا وكان بعد ثورة تموز ١٩٥٨ في حاجة لكل عائدات النفط ليبني عراقا حرا ينعم بخيراته إلا أن الأكراد كانوا ولا يزالون يتآمرون على هذه المقدرات . وقبل أن تبدأ بذكر أهم مؤامرات بعض قيادات الأحزاب الكردية على العراق نريد أن ننوه باننا لسنا ضد الشعب الكردي ولا ضد حقه في أقامة دولة أو كيانات له له لكننا ضد القيادات الكردية خصوصا تلك التي لم تترك مسعى شيطاني إلا وسلكته من أجل إقامة هذه الدولة أو هذا الكيان كانت على حساب الدولة العراقية وشعبها كما سبق أن ذكرنا وهنا تذكر أهم هذه الأضرار والمؤامرات .

١- كانت تلك القيادات الكردية مصدر قلق وعدم استقرار ونزف للمكون العراقي في بدايات القرن العشرين وهو الذي كان يعاني من الاحتلال البريطاني وهو بحاجة الى كل شي بعد مئات السنين من الاحتلال والكوارث .

٢- عانى العهد الجمهوري الحديث الحكم على العراق بعد ثورة تموز ١٩٥٨ من أعمال التمرد الدامية رغم أن قيادات الثورة هي من أعادت قادة التمرد الكردي المنفيين الى العراق .

٣- لم تنج العهود المتلاحقة (فتره حكم عبدالسلام وعبدالرحمن عارف) من حروب الاستنزاف والمؤامرات الكردية .

٤- ومن أجل تحقيق حلمها سعت القيادات الكردية الى فتح قنواتها وأرض العراق لأعداءه ولم يبقى سرآ علاقاتها مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة وإيران وبأنها قامت بدور فعال في هجرة اليهود العراقيين الى فلسطين خلال فترة الستينات من القرن الماضي كما تذكر معظم الدراسات الحديثة التي صدرت مؤخرآ.

٥- دفعت قيادات العراق في السبعينات الى عقد اتفاقية

الجزائر عام ١٩٧٥ مع شاه إيران الذي كان يمول التمرد الكردي في شمال العراق ليتنازل بموجبه العراق عن نصف شط العرب لإيران مما أدى الى هروب القيادات الكردية بعد فقدها للتمويل الى خارج العراق .

٦- تحالقت قيادات التمرد الكردي طيلة سنوات الحرب العراقية الإيرانية مع العدو الإيراني وكانوا يعينون الإيرانيين على احتلال الرواقم (قمم الجبال) والتي كانت تتطلب لتحريرها أنهار من الدماء العراقية الطاهرة .

٧- الدور الواضح للعديد من القيادات الكردية في احتلال العراق عام ٢٠٠٣ فهم يتباهون كما يتباهى أعداء العراق بأنهم مع القوات الحليفة التي جاءت لاحتلال العراق وتدمير دولته .

٨-لقد قامت بعض الأحزاب الكردية أيام سقوط بغداد ٩ نيسان ٢٠٠٣ بأعمال نهب وسرقة وباعت أكثرها الى إيران وإذا زرت أربيل والسليمانية ترى السيارات المسروقة في شوراعهم التي يسميها أهلها بحي الفراعنة في السليمانية وحي الدولارات في أربيل.

٩-هم من الذين نادوا بأن العراق مقسم شيعة وسنة وأكراد وهم من فرض وبشدة وبمساومات فيدرالية أبتدعوها ليس لها مثيل في كل فيدراليات العالم في الدستور تهدف الى تفتيت العراق.

١٠- لقد وصل بهم الأمر الى أن يتوسلون بالأمريكان للبقاء في العراق حيث أكد أحد قياديهم للأمريكان بأنهم سيكونوا أكثر جدوى من اسرائيل في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة .

١١- لقد عملت القيادات الكردية وبالتعاون مع منظمات واجهزة محلية وأقليمية ودولية في أشعال النار الطائفية في كل المحافظات العراقية .

١٢- لقد لعبت القيادات الكردية دوراً قذر في قانون النفط الذي يسعون من خلاله أعطاء النفط للأحتكارات الأجنبية والتفريط بمستقبل أجيال العراق مقابل مصالح شخصية ومقابل ما يتوهمونه من غطاء ودعم لأحلامهم المريضة .

١٣- أن دور العديد من القيادات الكردية واضح لما يجري في سوريا والمناطق المتعددة بعد ظهور داعش في عدة مناطق من العراق حيث شاركت في حرب الأبادة على هذه المناطق.

نحن كما سبق وذكرنا لا مشكلة لنا مع الشعب الكردي بل مشكلتنا مع من يؤذي العراق والشعب الكردي ولا مشكلة مع أستقلال كردستان بحدودها الحقيقية لا بالجدود التي تطمع إليها القيادات الكردية في عالم لا تستطيع دول لتحقيق ما تدعيه حقها في الخرائط ، حيث أنها تريد حدود لم توجد إلا في خيالاتها الواهمة تمتد الى بدره وجهان في الكوت. ولقد تمسكت القيادات الكردية بمقولة تشرشل (أتحالف مع الشيطان من أجل مصالح بلدي).

وهنا تطرح سؤال الا يشجعوه هم بهذه الممارسات المكونان العراقية الأخرى بالنتيجة الى ما فعل ما فعلوا مع الشيطان لحماية مصالحهم. فما نريد تأكيده أن الواقع الأليم للشعب العراقي لا يوجد مخرج له سواء بوحدة وتكاتف كافة مكونات الشعب العراقي في بوتقة واحدة ضد كل أعداءه من الداخل والخارج.



التجمع القومي
يدين الجرائم الصهيونية في المسجد الأقصى

يدين التجمع القومي بشدة الانتهاكات الصهيونية الخطيرة ضد المسجد الأقصى عشية رأس السنة العبرية والتى وصلت إلى درجة إشعال النار في المصلى القبلى وإطلاق الرصاص على المعتكفين فيه وبمشاركة وزراء في الحكومة حيث أصيب العشرات من المصلين والمعتكفين بجراح وحالات الاختناق جراء إطلاق قوات الاحتلال الرصاص المطاطي والقنابل الغازية والصوتية خلال اقتحامها المسجد والجامع ، كما تم إخلاء المسجد من المسلمين لتهيئة اقتحامه من قبل المستوطنين. كما قامت سلطات الاحتلال بفرض التقسيم الزمانى والمكانى بالقوة على المسجد الأقصى المبارك وباحاته ، عبر أجهزتها وأذرعها العسكرية ، وتكريس وتشجيع اقتحامات اليهود المتطرفين لباحات الأقصى وبحماية مكثفة من قبل قوات الأمن. كما اعتبر وزراء في الحكومة الصهيونية اقتحامات وتدنيس المسجد الأقصى وباحاته أمرا طبيعيا في إطار حرية صعود اليهود إلى باحات الحرم.

إن هذه الممارسات التصعيدية والمدانة بحق المسجد الأقصى المبارك تكشف مرة حقيقة أطماع سلطات الاحتلال في الهيمنة على المقدسات الفلسطينية والإسلامية وتهويدها وتقسيمها استكمالا لمشروعها في ترسيخ الاحتلال والاستيطان وتهويد الأرض ومصادرة الحقوق التاريخية



للشعب الفلسطيني.

إن هذه الجرائم الخطيرة ضد المقدسات الإسلامية تأتي في ظل تفاقم الصراعات والحروب على أراضي الكثير من الأقطار العربية ، التي باتت مهددة بالتمزق والتفكك واشتداد التحديات الداخلية والخارجية ، وغياب الهوية الوطنية والقومية في هذه الأقطار تحت ضغط الصراعات الطائفية والمذهبية مع عجز كامل للأنظمة العربية الحاكمة وتفشي مظاهر الاستبداد والفساد ، وهو ما قاد الى تراجع القضية الفلسطينية في سلم أولويات هذه الدول ، بل وتحول البعض الأخر منها الى أداة في خدمة المشروع الصهيوني والقوى الاستعمارية في المنطقة من خلال الصمت على جرائم هذا العدو والمضي في سياسات التطبيع معه.

وبدون شك فإن ما يساعد هذا العدو على المضي في سياساته الاجرامية العنصرية هو انشغال القوى الفلسطينية بخلافاتها الداخلية وصراعاتها السياسية وإصرار بعضها على الدخول في أوهام التسويات مع هذا العدو رغم الفجوة القائمة في موازين القوى والظروف الدولية والعربية غير المواتية ، والتي لا تصب في صالح القضية الفلسطينية.

أننا إذ نستنكر شدة الجرائم الصهيونية الجديدة في المسج الأقصى ، فمن الواجب أن نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في النضال والمقاومة بكل أشكالها وصورها ، وندعو الى التمسك بالأرض والهوية الفلسطينية العربية ، وعدم التنازل أو الرضوخ أمام الجرائم الصهيونية ، والاستمرار في الكفاح حتى التحرير وعودة الشعب الفلسطيني الى أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف.

التجمع القومي الديمقراطي
١٤ سبتمبر ٢٠١٥

في ذكرى انتفاضة الأقصى المباركة
نضال شعبنا الفلسطيني لن يتوقف حتى التحرير الكامل



في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ انطلقت الشرارة الاولى لانتفاضة الاقصى الثانية المباركة التي اعادت للشعب الفلسطيني كرامته ووجوده انتفاضة الاقصى التي جسد فيها شعبنا برجاله ونسائه وشيوخه واطفاله اعظم صفحات التضحية والجهاد انتفاضة الاقصى التي اسست لهذا الجيل الجهادي الذي تشرب على ايدي الرعيل الاول من القادة الذين بذلو دمائهم فداءا للقدس والاقصى انتفاضة الاقصى التي ستظل مستمرة ومشتعلة حتى ينجلي هذا الغم والبلاء عن ارض فلسطين .. ونعيد فلسطين .. كل فلسطين من نهرها لبحرها انتفاضة الاقصى التي لن تخمد شعلتها مهما تآمر عليها المتآمرون .. ومهما حاصرنا المحاصرون .. سنظل كلنا منتفضين متمسكين بخيار المقاومة .. خيار الجهاد والاستشهاد وكانت انتفاضة الأقصى أو الانتفاضة الفلسطينية الثانية اندلعت في ٢٨-٩-٢٠٠٠ في القدس الشرقية المحتلة في أعقاب دخول اريبل شارون وبحراسة أكثر من ٣٠٠٠ جندي وشرطي للحرم القدسي ، مما أسفر عن مواجهات عنيفة بين الشرطة الاسرائيلية والفلسطينيين العزل في الحرم القدسي الشريف ، امتدت فيما بعد لبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة .

الانتفاضة التي حاولت الثأر من إسرائيل لتدنيسها أولى القبلتين وثالث أقدس مكان للمسلمين في العالم خلفت عددا كبيرا من الشهداء الذين تجاوز عددهم الستمائة شهيد من بينهم أكثر من ١٠٠ طفل بكى العالم منهم محمد الدرة وإيمان حجو التي لم تتجاوز أربعة أشهر من عمرها .

ورغم أن آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين كانت كبيرة في انتفاضة الأقصى ، حيث سقط أيضا أكثر من ١٥ ألف جريح ، بجانب خسارة الاقتصاد الفلسطيني قرابة ٤ مليارات دولار ، إلا أن الخسائر الإسرائيلية لم تكن قليلة ، إذ بلغت الخسائر الاقتصادية أكثر من ملياري دولار ، بالإضافة إلى العمليات الاستشهادية التي هزت العمق الإسرائيلي وكبدت الكيان الصهيوني خسائر بشرية فادحة















الطليعة AL-TALEEA
نشرة تصدرها لجنة الثقافة بالتجمع القومي الديمقراطي - رقم التسجيل: SND: 467

الموقع على شبكة الانترنت: www.al-qawmi.org | البريد الالكتروني: alqwmi@batelco.com.bh | هاتف: 17276363 | فاكس: 17275665 | ص.ب: 2605 | المنامة مملكة البحرين